## مقتطف الصحف الصهيونية

## الخميس 24 آب 2023

## عين على العدو الخميس 24-8-2023

**عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.**

**ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية**

**الشأن الفلسطيني:**

- **القناة 14 :**خوفاً من الاختطاف: في المنظومة الأمنية يحثون جميع المستوطنين على عدم التنقل أو دخول مناطق السلطة.
- **قناة كان :**قوات من الجيش اقتحمت صباح اليوم بلدة عقربا جنوب نابلس ومخيم الفوار في الخليل.
- **المتحدث باسم جيش العدو :**اعتقال فلسطيني أعزل حاول اجتياز العائق الأمني من شمال قطاع غزة نحو الغلاف، وتم تحويله للتحقيق.
- **المتحدث باسم جيش العدو :**صدر إعلان عن نية تدمير المنزل الذي يسكن فيه مهند شحادة لتنفيذه في 20 يونيو 2023 عملية إطلاق نار في محطة وقود ومطعم قريب من مستوطنة "عيلي"، أسفرت عن مقتل أربعة مستوطنين وإصابة آخرين، كما صدر إعلان عن نية تدمير المنزل الذي كان يسكن فيه حسن قطناني لتنفيذه مع معاذ المصري، عملية إطلاق نار بتاريخ 7 أبريل 2023 عند تقاطع الحمرا، قُتلت فيها 3 مستوطنات.
- **"بن غفير" لـ قناة كان" :**نحن بحاجة إلى عملية عسكرية أخرى، والعودة إلى سياسة الاغتيالات، وأيضًا نشر حواجز على الطرق في جميع أنحاء الضفة."

- **"بن غفير" للقناة 12" :**ليس سراً أنني أؤيد العودة إلى الاغتيالات، وتطويق الضفة، وعدم إعطاء الأموال للسلطة الفلسطينية، غالانت مخطئ في سياسته في الضفة، إن حقي وحق زوجتي في التجول في طرقات الضفة، أهم من حق الفلسطينيين في التنقل."

- **"هاليل روزين"-القناة 14" :**في المنظومة الأمنية يقولون إن الـ 50 عنصرا من حماس والجهاد الذين تم اعتقالهم في اليومين الأخيرين، هم مجرد البداية، وقريبا سيتم اعتقال آخرين وربما تصفيتهم، طالما أن الإرهاب مستمر."

- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في مركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة شرق رام الله.

- **إنقاذ بلا حدود :**أفاد مستوطن في منطقة مستوطنة حفات يائير قرب سلفيت عن تعرضه لإطلاق نار من فلسطيني، لم تقع إصابات.

- **المتحدث باسم جيش العدو، "دانيال هغاري" :**"نرحب بقرار رئيسة المحكمة العليا هذا الأسبوع بأنه لا مجال للسماح بمناقشة أخرى للحكم السابق للمحكمة والذي قضت فيه بأن فيلم جنين هو فيلم كاذب، شوه سمعة المقاتلين دون أي أساس، وتم إخراجه دون التحقق مما ورد فيه، هذا القرار يأتي في نهاية صراع قانوني طويل قام به جنود الجيش ضد عرض الفيلم."

**الشأن الإقليمي والدولي:**

- **قناة كان :**مقتل قائد قوة فاغنر "يفغيني بريغوجين" في حادث تحطم طائرة خاصة كانت في طريقها إلى موسكو مع 10 ركاب آخرين.

- **يديعوت أحرونوت :**قال "مسؤول إسرائيلي" كبير، بأنه "تم إحراز تقدم" في المحادثات حول اتفاق بين السعودية والولايات المتحدة، بعد ثلاث زيارات قام بها مستشار الأمن القومي جيك سوليفان للبلاد، وأضاف: "نحن نتحدث عن اتفاق يشمل تطبيع بين السعودية وإسرائيل، ربما في بداية العام."

- **"مكتب غالانت" :**"غادر وزير الجيش يوآف غالانت الليلة متوجها إلى الولايات المتحدة، وسيلتقي خلال زيارته بالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والسفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، وسيعقد الوزير غالانت إحاطة أمنية لسفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، كما سيزور وفد المشتريات التابع لوزارة الدفاع في نيويورك، كما سيشارك الوزير خلال زيارته في حدث لجمع التبرعات لصالح جنود الجيش الإسرائيلي النظاميين والاحتياطيين لبرنامج IMPACT في منظمة."FIDF

- **إذاعة 103" :fm**تسفي ماجن"، "سفير إسرائيل" السابق لدى روسيا وأوكرانيا، حول تحطم طائرة قائد قوات فاغنر "يفغيني بريغوجين": "بوتين اضطر إلى القضاء عليه بهدوء، على طريقة اللصوص، هذه حرب عصابات، بوتين أيضًا عصابة، وكان بريغوجين شريكًا لبوتين طوال الوقت، لقد كانوا عصابة واحدة."

- **وزير الطاقة "يسرائيل كاتس" :**"وقعت الآن على تفويض زيادة صادرات الغاز إلى مصر من حقل تمار، ستؤدي هذه الخطوة إلى زيادة إيرادات الدولة وتعزيز العلاقة السياسية مع مصر."

- **معاريف** :من المتوقع أن يقوم "رئيس الوزراء نتنياهو" قريباً بسلسلة من الزيارات الدبلوماسية، جدول السفر لشهر سبتمبر وأكتوبر: قبرص، والولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، وجمهورية التشيك، والمغرب.

**الشأن الداخلي:**

- **يديعوت أحرونوت** :على خلفية موجة عمليات إطلاق النار ورشق الحجارة، وافقت الحكومة على قيام شركة الحافلات "إلكترا أفيكيم" بشراء المزيد من الحافلات المضادة للرصاص والحجارة لحماية المستوطنين في الضفة الغربية – تم شراء 11 حافلة جديدة 4 منها مضادة للرصاص و7 مضادة للحجارة.

- **قناة كان** :عقد "وزير الجيش غالانت" اجتماعاً مع رؤساء مجالس مستوطنات الضفة وقال: "في المكان الذي لم نعزز فيه الاستيطان، تلقينا الإرهاب، إنني أقدر حقًا الدعم المطلق الذي تقدمونه لقوات الأمن، فهو ذو أهمية حاسمة في نظر السكان والجنود."

- **إذاعة جيش العدو** :بعدما تعرض شرطي للطعن خلال مظاهرة الليلة الماضية في تل أبيب || وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير": "هذه حادثة خطيرة للغاية، من يطعن شرطيا فهو مجرم ويجب أن يعاقب ولا شك أن هذا يمثل زيادة خطيرة في مستوى العنف، من يطعن شرطياً لا يستحق كل الإدانة فحسب، بل يستحق أيضاً الجلوس في السجن."

- **قناة كان العبرية**" :نتنياهو" وبخ وزراء الكابينت بسبب كثرة تسريبات تفاصيل الجلسات.

**عينة من الآراء على منصات التواصل:**

- **"غانتس" لـ"نتنياهو"** :"عليك إقالة بن غفير وتعيين وزير يكون قادرا على مواجهة الأزمة، عقب تصاعد جرائم القتل في المجتمع العربي."

- **أحمد الطيبي**" :فشل الشرطة الإسرائيلية في القضاء على الجريمة في المجتمع العربي أمر خطير، 75٪ من جرائم القتل ترتكبها منظمات إجرامية، وهذه مسؤولية الدولة ولا يمكن لرئيس بلدية التعامل معهم."

- **زعيمة حزب العمل "ميراف ميخائيلي"** :"تمتلك الشرطة الإسرائيلية كل الأدوات اللازمة للحد من الجريمة في المجتمع العربي، لقد فعلت ذلك العام الماضي، في ظل حزب العمل، ولأول مرة منذ عقد من الزمان، انخفضت معدلات الجريمة والقتل في المجتمع العربي بشكل ملحوظ، الشرطة هي الشرطة نفسها، حتى المفوض هو المفوض نفسه، لكن بدلاً من الوزير عومر باراليف جاء بن غفير الذي يسيء إلى الشرطة ويحولها إلى أداة سياسية في خدمته، وبدلا من التحالف مع حزب عربي، وصل نتنياهو مرة أخرى، مما سمح للجريمة بالنمو والازدهار، التعامل مع الجريمة في المجتمع العربي، لا تحتاج إلى جهود الشاباك، بل إلى استبدال الحكومة."

- **عضو الكنيست "ياسمين فريدمان** 156" :"قتيلاً في المجتمع العربي!!! تعازينا لأهالي القتلى الأربعة في الحادث الذي وقع مساء اليوم في منطقة الجليل وللمجتمع الدرزي ككل، إن تجاهل وزير الأمن القومي للزيادة الكبيرة في عدد القتلى منذ البداية يجب أن يبقي مواطني البلد بأكمله على قلق."

- **الوزيرة السابقة، عضو الكنيست "كارين الهرار"** :"المجتمع العربي في إسرائيل ينهار، هذا الصباح قُتل مدير بلدية، قُتل الليلة أربعة مدنيين آخرين ويصر رئيس الوزراء على السماح لوزير الفشل القومي بمواصلة "التعامل" مع

القضية، ما الذي يجب أن يحدث أيضًا حتى يقوم رئيس الوزراء بإقالة الوزير الأكثر فشلًا في تاريخ دولة إسرائيل؟ كم عائلة أخرى سيتم تدميرها؟ حكومة فاشلة، اذهبوا للمنزل."

- **عضو الكنيست "ماتي صارفاتي هاركابي"** :"أربعة قتلوا اليوم في أبو سنان، و156 قتيلاً في المجتمع العربي، الحكومة التي تم انتخابها لجلب السيطرة لا تجلب إلا الفوضى، حكومة فاشلة تماماً"
- **وزير القضاء السابق – عضو الكنيست "جدعون ساعر"** :"لقد وعدوا بالأمن، لكن ليس لديهم أي فكرة عن ذلك، لا الأمن الشخصي، ولا الأمن الداخلي، ولا الأمن القومي، لا شيء ولا شيء، لقد فشلتم، اذهبوا إلى بيوتكم."

* * *

## مقالات

### i24NEWS : مظاهرة احتجاجية للجالية الأثيوبية في إسرائيل تطالب بالعدالة لمقتل طفل دهسا تتخذ أبعادا عنيفة

خرج المتظاهرون للاحتجاج على بطء الإجراءات القانونية ضد رجل يبلغ من العمر 80 عاما من نتانيا، يشتبه في أنه تسبب بوفاة رافائيل أدانا (4 سنوات) دهسا وفر من المكان؛ وأصيب شرطي إسرائيلي يبلغ من العمر 25 عاما ليلة الأربعاء بطعنة في كتفه خلال مظاهرة احتجاجية للمطالبة بـ"العدالة لرافائيل" في شارع مناحيم بيغن في تل أبيب وسط إسرائيل. وأدت المظاهرة، التي بدأت عند مفترق عزرائيلي، وتعطيل الحركة المرورية في شريان المواصلات الرئيسي لأكثر من ساعتين. وتم نقل الضابط على وجه السرعة إلى مستشفى إيخيلوف لتلقي العلاج، فيما تمكن منفذ الهجوم من الفرار، وانطلقت في أعقابه عمليات مطاردة.

خرج المتظاهرون للاحتجاج على بطء الإجراءات القانونية ضد رجل يبلغ من العمر 80 عاما من نتانيا، يشتبه في أنه تسبب بوفاة رافائيل أدانا، الصبي البالغ من العمر أربع سنوات من الجالية الإثيوبي، الذي توفي في حادث سير قبل ثلاثة أشهر بينما هرب السائق دون الالتفات الى الصبي واستدعاء الإسعاف. ثم تصاعدت حدة التظاهرة، واضطرت الشرطة إلى مواجهة أعمال عنف من قبل بعض المتظاهرين الذين لم يستمعوا لتعليمات الشرطة. ووقعت على وجه الخصوص اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين الذين استلقوا على الطريق وأعاقوا حركة المرور. وأصيب ضابطا شرطة آخران في هذه الحوادث. وتم اعتقال ما لا يقل عن 10 أشخاص. وأصدرت الشرطة بيانا قالت فيه إنها تأخذ الهجمات على محمل الجد ولن تتسامح مطلقا مع أي عنف ضد ضباط الشرطة "الذين يقومون بعملهم وفقا للقانون للحفاظ على النظام العام وضمان سلامة المتظاهرين".

* * *

### i24NEWS : مرشحا الرئاسة الجمهوريان يتجادلان حول إسرائيل خلال المناظرة التمهيدية الأولى

**"دعني أخبرك أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أمريكا، بل أمريكا هي من بحاجة إلى إسرائيل. وتابعت وسط تصفيق الجمهور: "إنهم على خط الدفاع الأمامي لإيران"**

شهدت المناظرة التمهيدية الأولى للحملة الرئاسية لعام 2024 يوم الأربعاء اندلاع جدال حاد بين المرشحين الجمهوريين نيكي هيلي وفيفيك راماسوامي حول المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل . فقد انتقدت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة السابقة هيلي خصمها بسبب اقتراحه الأخير بتقليص مساعدات واشنطن لإسرائيل. وأضافت بلهجة متهكمة: "إنه يريد تسليم أوكرانيا إلى روسيا، ويريد السماح للصين بأكل تايوان، ويريد التوقف عن تمويل إسرائيل. وقالت هيلي، المعروفة بدعمها لإسرائيل: "أنت لا تفعل ذلك بأصدقائك، ما تفعله بدلا من ذلك هو أنك تطعن أصدقاءك من الخلف." وقالت لراماسوامي: "أنت تريد أن تذهب وتوقف تمويل إسرائيل". "ليس لديك أي خبرة في السياسة الخارجية وهذا واضح".

بينما تعهد رجل الأعمال في مجال التكنولوجيا الحيوية من جانبه بتعزيز العلاقات مع إسرائيل ولكن ليس "كعلاقة عميل."لن تكون علاقتنا مع إسرائيل أقوى مما ستبدو عليه بنهاية فترة ولايتي الأولى، لكنها ليست علاقة عميل، إنها صداقة، وهل تعرفين ماذا يفعل الأصدقاء؟ قال راماسوامي: "يساعد الأصدقاء بعضهم البعض في الوقوف على أقدامهم." كما تعهد "بقيادة النسخة الثانية من اتفاقيات ابراهيم" و"التأكد من عدم حصول إيران على أسلحة نووية على الإطلاق." لكن هيلي بدت غير مقتنعة. وقالت: "لا، أنت تريد قطع المساعدات، ودعني أخبرك أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أمريكا، بل أمريكا هي من بحاجة إلى إسرائيل. وتابعت وسط تصفيق الجمهور: "إنهم على خط الدفاع الأمامي لإيران."

واستضافت قناة فوكس نيوز المناظرة التي جرت في ميلووكي بولاية ويسكونسن، لكنها لم تضم المرشح الأوفر حظا، الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي أعلن يوم الأحد أنه لن يشارك. لقد أوضح جدول أعمال حملته في مقابلة مسجلة مع مضيف قناة فوكس نيوز السابق تاكر كارلسون، والتي تم إصدارها علىX ، المعروف سابقًا باسمTwitter ، في وقت المناظرة.

* * *

### i24NEWS : كوسوفو تفتتح "جدار التكريم" لألبان خاطروا بحياتهم من أجل إنقاذ اليهود خلال الحرب العالمية الثانية

تم الكشف يوم الأربعاء عن تمثال يحمل أسماء 23 من ألبان كوسوفو الذين أنقذوا يهودا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد تم تدشين نصب "جدار التكريم" في حديقة بالعاصمة بريشتينا. وحضر الحفل الزعماء السياسيون في كوسوفو وسفراء الولايات المتحدة وألمانيا وبعض أحفاد الأشخاص الذين تم إنقاذهم من قبضة الألمان النازيين .وعاش في كوسوفو في بداية الحرب حوالي 500 يهودي، التي كانت آنذاك جزءًا من يوغوسلافيا السابقة. تم القبض على العديد منهم، وترحيلهم إلى السجون أو معسكرات الاعتقال القريبة، حيث توفي ما يقرب من نصفهم. وساعد الألبان المحليون عشرات اليهود على الهروب. ويعيش اليوم 56 يهوديًا في مدينة بريزرين، غرب كوسوفو. ووفقاً لأفنر شاليف، الرئيس السابق لمؤسسة ياد فاشيم لإحياء ذكرى المحرقة، كان الألبان "حالة فريدة في تاريخ الحرب العالمية الثانية". وبينما كان عدد اليهود أقل بكثير في معظم البلدان الأوروبية بعد الحرب، كان هناك استثناء واحد "في الأراضي التي كان يعيش فيها الألبان: كان عدد اليهود بعد الحرب أكبر مما كان عليه في بداية الحرب." كما أشاد رئيس وزراء كوسوفو ألبين كورتي برجال الإنقاذ قائلاً إن "إحياء ذكرى أولئك الذين خاطروا بحياتهم لإنقاذ إخوانهم من البشر هو تقليد يحيي ذكرى ضوء ساطع نادر في واحدة من أحلك فترات تاريخ البشرية."

* * *

## تايمز أوف إسرائيل: بن غفير يقول إن حقوقه "تفوق حقوق العرب" في الضفة الغربية

وزير الأمن القومي اليميني المتطرف يقول في مقابلة تلفزيونية إن حق عائلته بالسفر بأمان في الأراضي الفلسطينية "أكثر أهمية من حق العرب في التنقل"؛ وسئل خلال مقابلة أجريت معه في القناة 12 الوزير اليميني المتطرف بشأن الأمن في الضفة الغربية بعد موجة من الهجمات الفلسطينية الدامية. وألقى بن غفير باللائمة على وزير الدفاع الأكثر اعتدالا، يوآف غالانت، في أعمال العنف، وقال إنه "ينبغي [على غالانت] تغيير الصورة." وقال بن غفير: "أنا أثق برئيس الوزراء ولكن أعتقد أن غالانت ببساطة مخطئ في سياسته." وأضاف الوزير "حقي وحق زوجتي وأطفالي في التجول على الطرق في يهودا والسامرة أهم من حق العرب في التنقل"، في إشارة إلى الضفة الغربية باسمها التوراتي. وقال بن غفير لمراسل القناة 12 محمد مجادلة، الذي دخل في جدال معه، "أنا آسف يا محمد، ولكن هذا هو الواقع. هذه هي الحقيقة. حقي في الحياة يأتي قبل حقهم في التنقل."

بن غفير هو من سكان مستوطنة كريات أربع بالضفة الغربية، على مشارف مدينة الخليل (التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وإسرائيل بنسبة 80٪ -20٪) في جنوب الضفة الغربية. في وقت سابق من هذا الأسبوع، قُتلت حاضنة روضة أطفال إسرائيلية بالرصاص أمام ابنتها في هجوم وقع على طريق بالقرب من المدينة. أسفرت الهجمات الفلسطينية في إسرائيل والضفة الغربية عن مقتل 29 شخصا وإصابة عدد آخر بجروح خطيرة منذ بداية العام.

وانتقد عضو الكنيست العربي أحمد الطيبي من حزب "الجبهة-العربية للتغيير" بن غفير بسبب تصريحاته. وقال الطيبي على منصةX ، المعروفة سابقا باسم "تويتر"، "للمرة الأولى، يقر وزير إسرائيلي على الهواء بأن إسرائيل تطبق نظام فصل عنصري قائم على التفوق اليهودي."

لطالما تبنى بن غفير، رئيس حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف الشريك في الإئتلاف، نهجا متشددا ضد الفلسطينيين ودخل في مواجهة مع المؤسسة الأمينة بشأن السياسات في الضفة الغربية. وله أيضا تاريخ من التحريض ضد العرب. وكناشط شاب، نشأ في حركة "كاخ "التي أسسها الحاخام المتطرف الراحل مئير كاهانا، والتي صنفتها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل منظمة إرهابية.

وعلقت كارين الهرار، وهي نائبة في الكنيست عن حزب "يش عتيد" المعارض، على المقابلة في القناة 12 واصفة بن غفير بأنه "الممثل الحقيقي لأكثر حكومة عنصرية ومسيحانية وكاهانية على الإطلاق."

ومثل كهانا، أدين بن غفير هو أيضا في الماضي بدعم منظمة إرهابية في أنشطة معادية للعرب، إلا أنه يصر على أنه أصبح أكثر اعتدالا في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فقد تحدث مرارا وتكرارا في مناسبات سنوية لإحياء ذكرى كهانا، بما في ذلك العام الماضي. ومنذ توليه منصب الوزير، قلل بن غفير أيضا من خطورة عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، الذي تصاعد هو أيضا هذا العام. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أشاد بن غفير بمستوطن إسرائيلي يُزعم أنه قتل شابا فلسطينيا بعد أن أطلق عليه النار، حيث قال الوزير، "كل من يدافع عن نفسه ضد إلقاء الحجارة يجب أن يحصل على وسام شرف."

المقابلة مع بن غفير في القناة 12 يوم الأربعاء تناولت بمعظمها جرائم العنف في الوسط العربي، والتي تصاعدت خلال ولايته. بصفته وزيرا للأمن القومي، يشرف بن غفير على جهاز الشرطة. وقال بن غفير للقناة 12 إن موجة الجريمة تشكل تهديدا أمنيا

لدولة إسرائيل ويمكن أن تمتد إلى المجتمع اليهودي، وهو ما وصفه بأنه "تهديد أكبر" من الوضع الحالي لجرائم القتل شبه اليومية بين العرب.

ردا على تعليقه، سألته المحاورة عما إذا كان "علينا أن نهتم فقط لأن ذلك قد يمتد إلى البلدات اليهودية"، وهو ما رد عليه بن غفير بالقول إن الإشارة إلى هذا الجانب "مهمة." وأضاف: "إن الأمر يتحول من مشكلة جريمة إلى تهديد أمني لدولة إسرائيل. هناك واقع سيء، وسوف يزداد سوءا. نحن لا نستوعب هذه القضية بشكل كامل."

* * *

**تايمز أوف إسرائيل: بن غفير: هناك تهديد أكبر من مقتل 150 عربيا – يمكن لذلك أن يمتد إلى اليهود**

قال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي يشرف على الشرطة، الأربعاء إن موجة الجريمة المتصاعدة في البلدات العربية تشكل تهديدا أمنيا لدولة إسرائيل ويمكن أن تمتد إلى البلدات اليهودية، وهو ما وصفه بأنه "تهديد أكبر" من تهديد جرائم القتل شبه اليومية الحالي.الحقيقة هي أن لدينا تهديدا وجوديا"، قال الوزير اليميني المتطرف، الذي تعرض لانتقادات الأربعاء من قبل شخصيات بارزة في المعارضة والائتلاف بسبب تعامله مع سلسلة جرائم القتل في المجتمع العربي والتي حطمت الأرقام القياسية المسجلة في السنوات الماضية.

وقال بن غفير في مقابلة مع هيئة البث العامة "كان": "لا يقتصر الأمر على مقتل أكثر من 150 شخصا فقط، فلتكن ذكراهم نعمة، لدينا تهديد أكبر"، ووصف العصابات الإجرامية العربية بالميليشيات المسلحة"."من الممكن أن تمتد الجريمة في الوسط العربي إلى الوسط اليهودي. لديهم [جميع أنواع] الأسلحة التي يمكن توجيهها ضدنا."

وردا على تعليقه، سأل المحاور ما إذا كان "علينا أن نهتم فقط لأنه قد يمتد إلى البلدات اليهودية" وقال بن غفير إن الإشارة إلى هذا الجانب "مهمة." وقال: "إنها تتحول من مشكلة جريمة إلى تهديد أمني لدولة إسرائيل. هناك واقع سيء، وسيزداد سوءا. نحن لا نفهم هذه القضية بشكل كامل."

وأثناء مناقشة الهجمات في الضفة الغربية، قال بن غفير أيضا للقناة 12 إن حقوق عائلته أكثر أهمية من حقوق العرب في الضفة الغربية.حقي وحق زوجتي وأطفالي في التجول على الطرق في يهودا والسامرة، أهم من حق العرب في التنقل"، قال، مشيرًا إلى الضفة الغربية باسمها التوراتي. "هذا هو الواقع، هذه هي الحقيقة."

وتأتي تصريحات بن غفير بعد يوم من مقتل أربعة أشخاص، من بينهم مرشح لمنصب رئيس بلدية، بالرصاص في بلدة أبو سنان العربية، وبعد يومين من مقتل مدير بلدية الطيرة. وقد سجلت مجموعة مبادرات إبراهيم المناهضة للعنف 156 حالة قتل في البلدات العربية حتى الآن في عام 2023.

وفي المقابلة مع قناة "كان"، ومع القناة 12 بشكل منفصل، ألقى بن غفير باللوم على سنوات من إهمال الحكومة، وتعزيز عائلات الجريمة العربية، وتفشي الأسلحة غير القانونية المستخدمة في عمليات القتل. "هناك عائلات إجرامية وعصابات إجرامية. هل أنا مسؤول عن وجود عشرات الآلاف من الأسلحة في المجتمع العربي الآن؟" قال لـ"كان." وقال بن غفير إن نفوذ المنظمات

الإجرامية ازداد مع تدفق الأسلحة إلى البلدات العربية خلال السنوات الماضية. وقال: "إنها سنوات وسنوات من الإهمال"، مضيفًا أنه لا يلوم فقط سلفه، وزير الأمن العام السابق عومر بارليف، على الارتفاع الكبير في عمليات القتل.

وكان بارليف قد انتقد بن غفير في تصريحاته في وقت سابق الأربعاء، ووصفه بأنه "صفر" واتهمه بتبديد الخطط التي تم وضعها بالفعل لمكافحة الجريمة في البلدات العربية عندما تولى منصبه في شهر يناير.

ورد بن غفير على بارليف قائلا إنه ترك وراءه فوضى في الوزارة وقوة شرطة مختلة. وفي مقابلته مع القناة 12، اتهم بن غفير بارليف ويوآف سيغالوفيتش، الرئيس السابق لوحدة لاهاف 433 لمكافحة الاحتيال في الشرطة الإسرائيلية، بدفع أموال لعائلات المجرمين. وأضاف أنهم "أعطوا المال للشارع العربي، وتحتفل عائلات الجريمة بهذه الأموال اليوم."

وفي كلتا المقابلتين، دافع رئيس حزب "عوتسما يديت" عن عمله كوزير للأمن القومي، مدعيا أنه حصل على ميزانية أكبر للشرطة في محادثات الائتلاف لتعزيز الرواتب، وتعيين المزيد من الضباط وفتح مناصب رئيسية، وأعرب عن أسفه لأن إنشاء الحرس الوطني المثير للجدل الذي يسعى إليه لمحاربة الجريمة المحلية سيستغرق وقتا.

"أريد الأشياء الآن. أريد الاعتقالات الإدارية الآن. أريد التدخل الآن ومحاربة العصابات الإجرامية"، قال، مضيفا أن الأمر عاجل. ليس لدينا وقت، علينا إحضار الشاباك الآن"، أضاف. وقد دعا بن غفير مرارا وتكرارا إلى إشراك جهاز الأمن الداخلي الشاباك، واستخدام أدواته لمكافحة الإرهاب – مثل الاعتقالات الإدارية، والتي تستخدمها السلطات العسكرية بشكل متكرر في الضفة الغربية، ولكن ليس داخل إسرائيل – في مكافحة الجريمة في البلدات العربية.

وفي أعقاب مقتل مسؤول في بلدية ومرشح لمنصب رئيس بلدية في بلدات عربية، كلفت لجنة وزارية تم تشكيلها لمعالجة جرائم العنف في البلدات العربية الشاباك يوم الأربعاء بمساعدة عمليات الشرطة "ضد المنظمات الإجرامية في جميع الأمور المتعلقة بالانتخابات البلدية"، بحسب مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وتعرض تعامل بن غفير مع الجريمة في البلدات العربية لانتقادات يوم الأربعاء من قبل عدد من المسؤولين من مختلف الأطياف السياسية. ومن بين الذين هاجموا بن غفير مسؤول كبير في الليكود لم يذكر اسمه، والذي قال لموقع "واينت" الإخباري إن هوس الوزير بالتغطية الإعلامية يعيق قدرته على أداء منصبه. وركز بن غفير حملته الانتخابية على وعود بتعزيز السلامة العامة، وهو يرأس الوزارة التي تشرف على الشرطة، لكنه لم يتمكن من وقف موجة الجريمة المتزايدة.

وحث عضو الكنيست المعارض بيني غانتس، زعيم حزب "الوحدة الوطنية"، نتنياهو على إقالة بن غفير والعثور على شخص آخر يمكنه القيام بهذه المهمة.أنا أنادي رئيس الوزراء – المسؤولية تقع على عاتقك. ولن يساوي أي ثمن سياسي ثمن الدم الذي ندفعه كمجتمع. عليك إقالة بن غفير وتعيين وزير يريد وقادر على التعامل مع الأزمة"، قال غانتس خلال تجمع في الطيرة إلى جانب عضو الكنيست منصور عباس، زعيم حزب "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي. وقال: "الوزير الذي من المفترض أن يتولى الأمن الشخصي غير قادر على الإدارة وليس لديه رغبة في مساعدة المجتمع العربي. هناك واقع لا يعرف فيه المواطنون الإسرائيليون ما إذا كانوا سيستيقظون أحياء صباح الغد." وأضاف أن "أكثر قيمة أساسية، وهي حق التصويت والترشح،

مهددة"، في إشارة إلى استهداف الشخصيات السياسية قبل الانتخابات البلدية. "بدون ضمان حياة آمنة، ودون ضمان الحق الأساسي في التصويت والترشح للانتخابات، ليس للديمقراطية الحق في الوجود."

وانتقد غانتس أيضًا الحكومة بسبب الهجمات التي شنها بعض الوزراء ومشرعي الإئتلاف على كبار قادة الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي، في وقت تواجه فيه إسرائيل أيضًا موجة من الهجمات الفلسطينية القاتلة.عندما يحول وزراء الحكومة المناقشات إلى مؤتمر صحفي، ويهاجم أعضاء التحالف قادة الجيش، فإننا نبث الضعف بدلا من الصمود والقوة. نحن نعطي الحافز لأعدائنا ونقوض الردع"، في إشارة إلى تسريبات من اجتماع مجلس الوزراء الأمني في الليلة السابقة والتي سلطت الضوء على المشاحنات بين الوزراء. وبعد وقت قصير من الاجتماع، تم تسريب إلى وسائل الإعلام العبرية أجزاء من شجار بين بن غفير ووزير الدفاع يوآف غالانت، الذي تعرض في اليوم السابق لاتهامات من قبل بن غفير وغيره من الوزراء القوميين المتطرفين بالتسبب في موجة الهجمات القاتلة.

وانتقد مصدر لم يذكر اسمه، وصفه موقع "واينت" بأنه وزير كبير في الليكود، بن غفير، وقال للموقع الأربعاء إن الوزير "مهووس بالإعلام، وهذا كل ما يهتم به. الضوضاء التي يصدرها ليست مفيدة." وقال الوزير إنه "يعطي الانطباع بأن الأشياء الأخرى لا تهمه. إنه يثرثر طوال اليوم وهذا يلحق الضرر على المستويين الوطني والدولي. الضجة التي يصدرها تؤذي نتنياهو والليكود." كما دعا عباس، زعيم "القائمة العربية الموحدة"، إلى إقالة بن غفير، وقال لموقع "واينت" إنه "يجب استبدال وزير الأمن القومي. ليست هناك ثقة ويجب استبداله. هذه خطوة ضرورية."

وقال عضو الكنيست من حزب "الوحدة الوطنية" زئيف إلكين في بيان: "عندما يكون كل ما يهتم به وزير الأمن القومي هو الانتخابات والحيل الإعلامية، فإنك ترى النتيجة. الأرقام تتحدث باسمها. لقد أصبح إيتمار بن غفير مهرجًا وفشل فشلًا ذريعًا."

وقال زعيم المعارضة يائير لبيد إن "الحكومة اليمينية بالكامل فشلت"، في إشارة إلى الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة والدينية التي تشكل الائتلاف. وقال في بيان: "هناك المزيد من الإرهاب، والمزيد من القتل، والأمن الشخصي تراجع لمواطني إسرائيل. في عهد نتنياهو، تنهار البلاد ويقتل الناس كل يوم، نحن في حالة طوارئ، لا يمكننا الاستمرار على هذا النحو."

في هذه الأثناء، قالت عضو الكنيست المثيرة للجدل تالي غوتليف من حزب الليكود إن المستشارة القضائية غالي باهراف-ميارا هي المسؤولة عن أعمال العنف في المجتمع العربي لمنعها الشرطة من استخدام الاعتقالات الإدارية لاحتجاز المشتبه بهم جنائيا دون توجيه تهم إليهم. وقالت غوتليف إن "دماء الضحايا على يديها. قبل بضعة أشهر، طلبت الشرطة من ميارا إصدار أوامر اعتقال إدارية لستة أهداف شديدة الخطورة. ميارا رفضت! ومنذ ذلك الحين، تورط خمسة منهم في جرائم قتل ومحاولات قتل. الشيء الرئيسي هو أنها وجدت الوقت لما هو مهم حقا، التدخل في الحكم."

وكانت تشير إلى تصريحات بن غفير في منشور على فيسبوك، زعم فيها أن الشرطة، الخاضعة لإشرافه طلبت قبل أشهر اعتقال ستة من زعماء العصابات واحتجازهم دون تقديم تهم – وهي أداة تُعرف باسم الاعتقال الإداري والتي تستخدمها السلطات العسكرية في الضفة الغربية، ولكن ليس داخل إسرائيل – لكن رفضت باهراف-ميارا الطلب. كما ادعى بن غفير أن خمسة من الستة تورطوا فيما بعد في عمليات قتل أو محاولة قتل. ولم تؤكد السلطات على هذه المزاعم.

وفي نفس المنشور، قال بن غفير إن العصابات العربية المسلحة هي "منظمات إرهابية" لديها "ميزانيات ضخمة ومئات الآلاف من الأسلحة تحت تصرفها، بما في ذلك ملايين الرصاص، العبوات الناسفة وقاذفات القنابل."

ووفقا لمنظمة "مبادرات إبراهيم" المناهضة للعنف، قُتل 156 فردا من المجتمع العربي في إسرائيل منذ بداية العام، معظمهم في جرائم إطلاق نار. خلال الفترة نفسها من العام الماضي، قُتل 68 شخصا. وتعد جرائم القتل جزءا من موجة جرائم عنف تجتاح المجتمع العربي في السنوات الأخيرة. ويلقي العديد من قادة المجتمع المحلي باللوم على الشرطة، التي يقولون إنها فشلت في كبح جماح منظمات الجريمة وتتجاهل أعمال العنف إلى حد كبير. ويشيرون أيضا إلى عقود من الإهمال والتمييز من قبل المكاتب الحكومية باعتبارها السبب الجذري للمشكلة.

* * *

## هآرتس: "سابقة خطيرة".. هذا ما اجتمع عليه خبراء إسرائيل والولايات المتحدة بشأن "النووي السعودي"

بقلم أمير تيفون وبن سموئيلس

ترجمة: صحيفة القدس العربي

خبراء بارزون في مجال النووي من إسرائيل والسعودية يحذرون من تخصيب اليورانيوم في الأراضي السعودية في إطار اتفاق مستقبلي بينها وبين الولايات المتحدة، الذي قد يشمل تفاهمات للتطبيع بين إسرائيل والمملكة. تأتي تحذيرات الخبراء رداً على تصريحات وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، بأن إسرائيل لن تعارض بالضرورة برنامجاً نووياً مدنياً في السعودية، وتأتي رداً على رفضه الإجابة عن سؤال إذا كانت إسرائيل تعارض تخصيب اليورانيوم في المملكة.

في مقابلة مع شبكة "في.بي.اس"، أشار ديرمر إلى أن السعودية إذا لم تحصل على ما تريد في المجال النووي من الإدارة الأمريكية، فربما تحصل عليه من دولة أخرى، الصين أو فرنسا. وأضاف بأن "هناك دولاً في الشرق الأوسط لديها نووي مدني، وهذا يختلف عن السلاح النووي". فسر أقوال ديرمر هذه خبراء تحدثوا مع "هآرتس" كمحاولة لاستخدام الضغط على الإدارة الأمريكية للموافقة على طلبات السعودية.

روبرت آينهورن، الذي شغل من قبل منصب مستشار خاص لمنع انتشار السلاح النووي في وزارة الخارجية الأمريكية، والآن يعمل باحثاً كبيراً في معهد بروكينغز في واشنطن، قال للصحيفة بأن تخصيب اليورانيوم في السعودية "مخاطرة كبيرة جداً". وحسب أقواله، للولايات المتحدة مصلحة واضحة في دعم برنامج نووي مدني في السعودية ومنع علاقة روسية أو صينية ببرنامج كهذا، لكن ليس بأي ثمن – بالتأكيد ليس بثمن إعطاء ضوء أخضر أمريكي للتخصيب على أراضي المملكة.

"يمكنني تخيل سيناريو تساعد فيه الولايات المتحدة على تطوير مخزون اليورانيوم الموجود لدى السعودية وتساعد في عملية تخصيب اليورانيوم السعودي خارج حدود المملكة، وبعد ذلك تعيد المادة إلى منشأة نووية على أراضي السعودية التي ستبنيها شركة أمريكية وتكون خاضعة للرقابة"، قال آينهورن. "قد يجني السعوديون أرباحاً تجارية من تصدير اليورانيوم الذي لديهم، ولكن هذا سيكون خطيراً جداً لأمريكا؛ أن تسمح بإقامة منشأة تخصيب على الأراضي السعودية".

وأضاف بأنه سيكون "من الخطأ" تزويد السعودية بتكنولوجيا تمكن من تخصيب اليورانيوم أو دعم ذلك على صعيد

السياسة. "سمعنا ولي عهد السعودية محمد بن سلمان وهو يقول قبل بضع سنوات في مقابلة في التلفاز وبشكل صريح، بأنه يريد أن تكون للسعودية قدرة مساوية لتلك التي لإيران. نيته واضحة جداً، ويجب أن تكون جزءاً من منظومة اعتبارات إدارة بايدن"، أوضح آينهورن. في هذه الأثناء، باتت إيران على بعد أسابيع وحتى بضعة أشهر من اختراقة نووية.

وقال آينهورن إنه "تفاجأ" من مقابلة ديرمر مع "في.بي.اس"، خاصة أنه لم يستبعد طلب السعودية بمنشأة تخصيب. ولكن حسب قوله، فإنه حتى لو كانت إسرائيل مستعدة للموافقة على مثل هذا السيناريو، فلا يعني هذا أن مجلس الشيوخ الأمريكي الذي سيتعين عليه المصادقة على أي اتفاق مع السعودية، أن يوافق على ذلك. "على الولايات المتحدة أن تصمم في اتفاق كهذا على رقابة متشددة، تشمل رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية"، أوضح. "أشك بأن بن سلمان سيوافق على أمر كهذا".

اريك بروور، الذي شغل في السابق منصب المسؤول عن منع انتشار السلاح النووي في مجلس الأمن القومي الأمريكي، قال للصحيفة أموراً مشابهة. وحسب رأيه، فإن "دعم إسرائيل للتعاون بين السعودية والولايات المتحدة في الموضوع النووي سيساعد في تمرير أي اتفاق كهذا في الكونغرس، ولكن تفاصيل الاتفاق مهمة جداً. هناك فرق كبير بين اتفاق يعطي ضوءاً أخضر لتخصيب سعودي بدعم أمريكي، وبين اتفاق يلبي "المعيار الذهبي" الدولي، الذي سيكون على السعودية في إطاره التنازل عن إمكانية التخصيب على أراضيها".

عبر بروور عن أمله بأنه "لن يكون هناك خيار ثنائي، بل مدى واسع من الخيارات في الوسط. أحدها مثلاً اتفاق يقررون في إطاره تأجيل موضوع التخصيب كله للمستقبل". يعتقد بروور مثل آينهورن، بأنه رغم مصلحة أمريكا في تزويد السعودية بتكنولوجيا نووية مدنية، يجب أن يكون في كل اتفاق بنود قوية تمنع انتقال السعودية إلى برنامج له طابع عسكري.

إيلي لفيتا، الذي شغل في السابق نائب المدير العام للجنة الطاقة النووية في إسرائيل، نشر في هذا الأسبوع مقالاً في الموقع الأمريكي "ذي هيل"، توسل فيه لإدارة بايدن كي تعيد فحص مقاربتها للاتفاق مدار الحديث. في السياق النووي، حذر لفيتا من أن "تحويل تكنولوجيا التخصيب للسعودية سيقوض بشكل كبير تعهداً أمريكياً بمنع انتشار السلاح النووي". وحسب قوله، هذه خطوة ستؤدي بالدول التي وافقت في السابق على القيود الأمريكية حول برامجها النووية مثل الإمارات وكوريا الجنوبية، إلى المطالبة بموافقة مشابهة من الولايات المتحدة. في محادثة مع الصحيفة، أضاف لفيتا بأن "الولايات المتحدة ستثبت هنا سابقة خطيرة إذا وافقت على هذا الطلب".

في إسرائيل، الجهة الكبيرة الوحيدة التي صرحت علناً حتى الآن ضد تخصيب اليورانيوم في السعودية هو رئيس المعارضة يئير لبيد، الذي قال لأعضاء في الكونغرس الأمريكي الذين زاروا إسرائيل قبل أسبوعين بأنه يعارض ذلك. مع ذلك، يضمر جهاز الأمن قلقاً كبيراً من هذه الاحتمالية. لم يصرح رؤساء الجهاز علناً حتى الآن بهذا الشأن، لكن عليهم فعل ذلك لاحقاً إذا تقدمت الاتصالات مع السعودية نحو اتفاق يشمل إنجازات مهمة للمملكة في المجال النووي.

الولايات المتحدة، في المقابل، يأتي الانتقاد أيضاً من جهات دعمت سابقاً رئيس الحكومة نتنياهو في نضاله ضد اتفاق نووي مع إيران. مثال ذلك معهد الدفاع عن الديمقراطية في واشنطن، وهو منظمة اتخذت خطاً نقدياً جداً ضد الإدارة الأمريكية على خلفية الاتفاق الإيراني في العقد الماضي، وهو الآن يعارض أيضاً الاتصالات الجارية بين الإدارة الأمريكية والنظام في إيران.

مارك دفوفيتش، مدير المعهد، أشار في محادثة مع الصحيفة بوجود 18 دولة في العالم على الأقل لديها برنامج نووي مدني بدون تخصيب اليورانيوم في أراضيها. لا سبب في عدم انضمام السعودية لهذا النادي". ودعا الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ خط متشدد أكثر تجاه إيران بشكل يقلل دافعية السعودية لتطوير قدرة نووية. مع ذلك، حذر دفوفيتش من أنه "إذا لم تعارض إسرائيل التخصيب في السعودية، فعلى الإدارة الأمريكية والكونغرس التراجع، الأمر الذي يستدعي تداعيات مهمة بشأن انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط. لا أحد سيكون كاثوليكياً أكثر من البابا في مثل هذه الحالة"، أوضح دفوفيتش.

طرح القلق من سيناريو سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط أيضاً داخل المنظومة في إسرائيل. اثنان من رؤساء مجلس الأمن القومي السابقين، اللذين تم تعيينهما في منصبيهما في فترة نتنياهو، يعقوب نيغل ومئير بن شبات، نشرا مقالات حذرا فيها من تخصيب اليورانيوم في السعودية. الاثنان، خلافاً لمعظم كبار رجال جهاز الأمن السابقين، لا يكثران من توجيه الانتقاد لقرارات نتنياهو. بن شبات حذر من أن "انضمام السعودية إلى النادي النووي سيوسع انتشار النووي في المنطقة، ودول أخرى سترغب أيضاً في امتلاك قدرات تخصيب اليورانيوم على أراضيها".

السفير الأمريكي السابق في إسرائيل، دان كيرتسر، نشر أمس مقالاً حول هذا الموضوع في إسرائيل والسعودية، ومثله أرون ديفيد ميلر، الذي كان مستشار شؤون الشرق الأوسط في عدة إدارات أمريكية. وعبر كلاهما عن دعم متحفظ من اتفاق سعودي – أمريكي – إسرائيلي، لكنهما أوضحا بأن على الإدارة الأمريكية تصمم على موقف متشدد في الموضوع النووي. "يجب المطالبة بأن تفي السعودية بطلبات قوية لمنع تطوير سلاح نووي، وأن تتعهد بقبول رقابة أمريكية ودولية"، أوصيا.

حسب أقوالهما، فإنه "حتى لو وافقت الرياض على هذه الطلبات، يجب على الولايات المتحدة أن تمد خطاً أحمر في كل ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم واستكمال دائرة الوقود على أراضي السعودية. الالتزام الأمريكي بمنع انتشار السلاح النووي يجب أن يتغلب على أي اعتبارات أخرى".

* * *

## إسرائيل اليوم: صحافي إسرائيلي زار السعودية: بن سلمان مصرّ على النووي والمونديال ضمن "رؤية 2030"

بقلم يوآف ليمور

صباح أمس، في مطار الرياض، توجهت لإجراء تسجيل السفر إلى تل أبيب عبر إسطنبول. تناولت الموظفة جواز السفر، نظرت، فحصت مرة أخرى بالحاسوب ودعت المسؤول عنها. نظرا نظرة متفاجئة. "تل أبيب؟" سأل. قلت نعم. "تملك تأشيرة؟".

لا تزال السعودية تفحصنا، نحن الإسرائيليين. ومثل زيارتي السابقة إلى المملكة في السنة الماضية، المعقول أكثر للإنسان البسيط أن يلتقي كائناً فضائياً في الشارع من أن يلتقي إسرائيلياً. عندما يحصل له شيء كهذا، يتراوح رد الفعل إجمالاً بين الدهشة وعدم التصديق. هذا هو السبب الذي يمكن للمرء أن يتحدث عنا بحرية بالعبرية في الشارع، في السيارات العمومية والمطاعم: هذه لغة غريبة تماماً عليهم، لا ترن في الأذن كأي شيء معروف آخر.

عند الدخول إلى المملكة أيضاً، في مطار جدة، نظر موظف الهجرة إليّ نظرة غريبة. يبدو أن الحاسوب عرفه بأني سبق أن كنت هنا. ابتسم، بعث بي إلى المسؤول الذي سارع إلى التوقيع والإذن بالدخول إلى المملكة. لم يأتهم شيء بالمفاجأة: في الطلب

للتأشيرة، طُلب مني أن أشير صراحة إلى عنوان السكن الكامل والهاتف والمهنة.

في زيارتي السابقة، نشرت في "إسرائيل اليوم" واقتبست بتوسع في أرجاء العالم، عرف السعوديون بالضبط من أنا. وبمجرد الإذن الذي أصدروه لي للعودة إلى هنا، نعلم أنهم يستقبلون الإسرائيليين بالترحاب، وثمة من يتجولون هنا في الفترة الأخيرة – بجوازات سفر أجنبية بالطبع –يمثلون جملة شركات إسرائيلية من التكنولوجيا العليا والزراعة وحتى الأمن. الانفتاح على إسرائيل جزء واحد من المسيرة المتسارعة التي يمررها ولي العهد محمد بن سلمان على بلاده. وتبرز هذه المسيرة بشكل خاص في معاملة النساء. مقارنة بالسنة الماضية، هناك عدد أكبر من النساء في الحيز العام، والكثير منهن بوجه مكشوف ومتزين. كل شيء نسبي، بالطبع: لا تزال السعودية دولة محافظة جداً: يمنع تعاطي الكحول، ولا موسيقى في الأماكن العامة، ومعاملة النساء تمييزية جداً. لكن الميل واضح، ويستهدف بث انفتاح متزايد على الغرب – وفي الداخل أيضاً، للجيل القديم الذي وجد صعوبة بداية في قبول الثورة الهادئة التي يتصدرها ولي العهد.

**المطالب السعودية**

تبدو هذه المسيرة محتمة. وإن كانت في السياق الإسرائيلي متعلقة بمتغيرات عديدة. من محادثات أجريتها في الأيام الأخيرة مع بضع جهات مطلعة على تفاصيل الحوار الحساس الجاري الآن في مثلث السعودية – الولايات المتحدة – إسرائيل، هناك إرادة مشتركة للوصول إلى توافقات في الفترة القريبة القادمة قبل أن تجتذب الولايات المتحدة إلى حملة الانتخابات الرئاسية. الرئيس جو بايدن هو الدافع الأساس للاتفاق الذي أساسه السعودية – أمريكا، وبعضه يتعلق بإسرائيل.

بايدن يريد الاتفاق كإنجاز قبيل الانتخابات، لكن أيضاً لترميم الحلف التاريخي بين الدولتين، وليدق إسفيناً في العلاقات المتحسنة بين السعودية والصين (واستمراراً لذلك بين السعودية وإيران). لهذا الغرض، هو مستعد للسير بعيداً جداً لمطالب السعودية: مظلة دفاع أمريكية (مثل التي منحتها الولايات المتحدة للهند والتي عرفتها كـ "شريك أمني مركزي")، وسلاح أمريكي متطور للمملكة، وإنتاج ذاتي للسلاح في السعودية، وبرنامج نووي مدني يتضمن تخصيب اليورانيوم على الأراضي السعودية.

**عقيدة بيغن؟**

"الحوار الأمريكي – السعودي يجري بكثافة كبيرة في الأسابيع الأخيرة"، قال أحد المحافل. كجزء من هذا، كانت زيارة وزير الخارجية بلينكن ورئيس مجلس الأمن القومي سوليفان إلى السعودية. إسرائيل في صورة تفاصيل هذا الحوار باستمرار، وتجري حواراً داخلياً موازياً. هكذا، أجريت مؤخراً بضع مداولات سرية بمشاركة مجموعة ضيقة من كبار المسؤولين – رئيس الوزراء نتنياهو، وزير الدفاع غالنت، الوزير ديرمر، رئيس مجلس الأمن القومي هنغبي، وبضعة كبار مسؤولين في الجيش وفي الموساد وفي لجنة الطاقة الذرية – بحثوا في ثلاث مسائل مركزية تنبع مباشرة من الاتفاق، وهي: النووي، والسلاح المتطور، وحلف الدفاع.

المسألة الأكثر دراماتيكية تتعلق بالنووي. فالسياسة الإسرائيلية التقليدية، كجزء من "عقيدة بيغن"، هي عدم السماح لأي دولة في الشرق الأوسط بحيازة قدرة نووية. قال أحد المسؤولين إن الميل الذي ينعكس في المداولات هو عدم رفض الموضوع رفضاً باتاً، بل "البحث عن حلول تسمح لإسرائيل بالتعايش معه بسلام". مصدر آخر، لم يشارك في المداولات، لكنه مطلع على مضمونها، قال إن "هذا سيكون جنوناً. سيفتح سباقاً نووياً في المنطقة، وبعدها ستأتي مصر وتركيا ولم لا. وفضلاً عن هذا، السعودية اليوم مستقرة تحت بن سلمان، لكن من يضمن لنا ألا يحصل له شيء ما، وعندها نكتشف حكماً محافظاً،

متطرفاً، يحوز المفتاح لسلاح نووي؟".

في كل ما يتعلق بتعاظم قوة السعودية بسلاح متطور، ستطرح القدس على واشنطن قائمة مطالب تبقي تفوق إسرائيل النوعي الأمني. بقدر ما هو معروف، ينشغل الجيش بهذا الموضوع الآن، انطلاقاً من فهم بأن الحديث يدور عن فرصة لمرة واحدة لتعاظم قوة كمية ونوعية وكذا للدفع قدماً بصفقات مستقبلية وجداول زمنية لصفقات قائمة. كجزء من هذا، إسرائيل كفيلة أن تطلب بتثبيت المساعدة الأمنية الأمريكية لفترة أطول من خمس سنوات.

إشارة لإيران

في زيارة ديرمر إلى واشنطن الأسبوع الماضي، عني أيضاً بمسألة "حلف الدفاع". وفيه تبدو الآراء في إسرائيل منقسمة بين مؤيد ومعارض. يميل محيط نتنياهو لتأييد حلف دفاع مشابه لذاك الذي يمنح للسعودية، أساساً كإشارة لإيران. وبالمقابل، تعتقد جهات بأن حلفاً كهذا لن يخدم إسرائيل، بل سيقيدها في إمكانية العمل بشكل مستقل.

إدارة بايدن تحتاج التأييد الإسرائيلي للاتفاق كي تمرره سياسياً في واشنطن أيضاً، كي تسمح من خلاله باتفاق تطبيع إسرائيلي – سعودي يتحقق كاتفاق مصالحة بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي. لإسرائيل مصلحة كبيرة في ذلك لأسباب سياسية وأمنية واقتصادية، لكنها ستكون مطالبة بتنازلات في المسألة الفلسطينية. ألمحت إسرائيل في الأسابيع الأخيرة بأنه ستكون "تنازلات طفيفة"، لكن جهة مطلعة على التفاصيل قالت إن بن سلمان – الذي يرى نفسه زعيم العالم العربي والإسلامي – "لا يمكنه أن يلقي بالفلسطينيين تحت العجلات، وسيطلب شيئاً ما ذا مغزى بالمقابل". في هذا الوضع، ليس واضحاً كيف ستتصرف إسرائيل، باعتبار تركيبة الحكومة الحالية التي هي الأخرى كفيلة بعرقلة التقدم بالصفقة.

"كل الأطراف تريد هذه الصفقة. لكن هناك واحداً سيكسب جداً منها، وهو السعودي"، قال هذا الأسبوع مصدر غربي يزور الرياض بتواتر عالٍ. "كي تحصل، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل مطالبتان بقطع شوط طويل وتنفيذ تنازلات أليمة. ليس مؤكداً أنهما قادرتان على ذلك".

في السعودية، كما يخيل، يركضون إلى الأمام الآن، لا في هذا السياق فقط؛ فحلم بن سلمان في "رؤية 2030" لجعل بلاده رائدة عالمياً في كل مكان ممكن، تتجسد الآن. الهدف المعروف لكن غير المعلن هو جلب المونديال إلى بلاده في هذه السنة. قائمة النجوم الطويلة الذين انضموا مؤخراً إلى الفريق السعودي، تستهدف تهيئة التربة لذلك، ومع كل الاحترام للسلاح النووي، فهذا يهم المواطن العادي في السعودية بقدر أكبر. في أسواق جدة والرياض تعلق قمصان كريستيانو رونالدو وكريم بنيزما، وسيضاف قميص نيمار قريباً. التاريخ يتجسد في الملاعب أيضاً: كل بطاقات مباريات الفرق الكبرى بيعت مسبقاً حتى نهاية الموسم.

من زيارة قصيرة، يصعب تقدير جهة تقدم هذه المسيرة. الجدية والنوايا هنا، وهي ظاهرة في كل خطوة وزاوية. بن سلمان يريد أن ينقل السعودية من المحافظة إلى الانفتاح، ولهذا الغرض هو مستعد لقطع شوط بعيد. في الأشهر القريبة القادمة، سيتبين إذا كانت إسرائيل ستكون جزءاً من هذا التاريخ أم أن العلاقات بين الدولتين – الجارية في سلسلة مجالات تتجاوز ما يمكن للعين أن تراه – ستبقى في المستقبل أيضاً من تحت الرادار.

* * *

**هآرتس: ما العلاقة بين ارتفاع معدل الجريمة ونية اليمين الإسرائيلي إفلاس البلديات العربية؟**

رئيس بلدية الطيرة عبد الرحمن قشوع، قتل أول أمس قرب مبنى البلدية ومحطة الشرطة في القرية، وأصيب في الحادثة رجلان آخران. وأمس، أيضاً قتل أربعة رجال آخرين في المجلس المحلي أبو سنان. أحد القتلى، غازي صعب، كان يتنافس في الانتخابات لرئاسة المجلس. رفع الضحايا الأربعة عدد المقتولين في المجتمع العربي إلى 158 منذ بداية السنة، ولا نزال في آب. وللمقارنة: قتل في السنة السابقة 111 عربياً في إسرائيل.

الجريمة في البلدات العربية تعربد. حياة المواطنين العرب في إسرائيل سائبة. ليس هذا قدراً من السماء؛ فمن ترك حياة المواطنين العرب لمصيرهم هي حكومات إسرائيل على أجيالها. يقال في صالح حكومة التغيير إنها حاولت أن تغير هذا، بل ونجحت في تحسين الوضع قليلاً. لكن عندها جاءت حكومة الكهانيين برئاسة المحرض القومي نتنياهو، والتي سعت لإلغاء إنجازات الحكومة السابقة كلها، ونجحت في ذلك؛ فقد انقلب ميل التحسن في الجريمة في المجتمع العربي رأساً على عقب، ولم يعد الأمن الشخصي قائماً.

وزير الداخلية موشيه أربيل، ولعله الرجل النزيه الوحيد في حكومة الكابوس هذه، توجه إلى نتنياهو وطلب تدخله، إذ إن "حكومة إسرائيل لا يمكنها أن تمر مرور الكرام". بل وطلب "عقد جلسة عاجلة" لإدخال "الشاباك" في الصورة ومعالجة "عموم أحداث العنف القاسية المرتبطة بالانتخابات المحلية والرامية إلى المس في إجرائها السليم في موعدها".

انظر لمن توجه. من يريد مكافحة الجريمة في البلدات العربية والاهتمام بأمن المواطنين العرب، لا يعين تلميذ الترحيلي مئير كهانا الكاره للعرب في منصب وزير الأمن القومي. الحقيقة المرة هي أن نتنياهو مستعد لترك حياة خُمس مواطني الدولة لمصيرهم كي يشبع شركاءه ومؤيديه جوعهم القومي – العنصري. حتى لو حل لغز هذه الجريمة كون الحديث يدور عن رئيس بلدية، فهذا لن يغير بصفته هذه الصورة العامة، فليس لهذه الحكومة ذرة إرادة لتغييرها.

لا يمكن الفصل بين الجريمة المعربدة ومحاولة تجويع السلطات المحلية العربية مالياً. أربيل، كما تجدر الإشارة، هو الوحيد في الحكومة الذي يكافح في سبيل تحول الميزانية، والوحيد الذي يكافح وزير المالية العنصرية بتسلئيل سموتريتش الذي يعمل على إساءة وضع مواطني إسرائيل العرب.

يدخل الفقر والجريمة إلى الفراغ الناشئ حين تترك الدولة مواطنيها لمصيرهم. الجريمة ليست المسبب لانعدام الحوكمة بل نتيجة لها. إذا واصلت حكومة الكهانيين هذا الخط، فربما يؤدي إلى انهيار السلطات المحلية العربية وتحصد فوضى الفقر والجريمة. هذا سبب إضافي للكفاح ضد هذه الحكومة السيئة.

* * *

## معاريف: للإسرائيليين: أعدوا صناديق الاقتراع فوراً.. لا تتركوا الطغمة تحكمكم

بقلم أفرايم غانور

أول أمس، حين بُشرنا بأسى عن الضحية الـ 34 منذ بداية السنة للإرهاب الفلسطيني، وأنها كانت سنة الإرهاب الأكثر فتكاً منذ الانتفاضة الثانية، ظهر أمام عيني شريط فيديو "التك توك" السخيف لرئيس الوزراء نتنياهو وعقيلته سارة قبل نحو أسبوع في فندق الاستجمام في "راموت"، وكلاهما بنظارتين ورديتين، مع نظرة وابتسامة معتدة حين كان نتنياهو يسمح لنفسه أن يقول لشعب إسرائيل في هذه الأيام الرهيبة: "لا أرى الحياة عبر نظارات وردية، لكني أعدكم بأن الوضع جيد كثيراً، كثيراً

جداً. استجموا، عيشوا حياتكم. هذا هو وجه الحكومة هذه الأيام، وإن شئتم أيضاً وجه الدولة، في اللحظة التي أمام هذا التعطل والإخفاق، الكثيرون من مواطنيها القلقين يكافحون ضد الانقلاب النظامي وضد السلوك السائب عديم المسؤولية للحكومة الأسوأ التي قامت هنا منذ الأزل.

لا يوجد أدنى احتمال وإن كان طفيفاً في أن تستخلص هذه الحكومة ومن يقف على رأسها الاستنتاجات الواجبة من الواقع المرير الذي خلقوه هنا في كل المجالات على مدى ثمانية الأشهر المنصرمة، ما كان يستوجبهم انطلاقاً من مسؤولية وطنية أن يقولوا: "أخفقنا، هيا نتوجه إلى الانتخابات من أجل الشعب والدولة"، فإني أصرخ هنا الصرخة من حلق كثيرين وباسمهم: "أعدوا صناديق الاقتراع، حددوا موعداً فورياً للانتخابات". كفى، مللنا، هذا الواقع لا يمكنه أن يستمر. هذه الحكومة الهدامة يجب أن تنهي أيامها. كل يوم يدير فيه نتنياهو، وسموتريتش، وبن غفير، وروتمن، وكرعي، وامسلم وأمثالهم الدولة – هو ضرر لا رجعة عنه.

يوجد قليلون اليوم من أولئك الذين صوتوا لهذه الحكومة، ممن يتفقون مع كل كلمة كتبت هنا ويتمنون إنهاء طريقها، وبالتوازي يثور السؤال الباعث على الشفقة: ما الذي ينبغي حدوثه كي تنهي هذه الحكومة أيامها؟ يقول المتفائلون إنها مسألة وقت قصير إلى أن تتفكك من تلقاء ذاتها هذه الحكومة المنقسمة، والمتورطة بوعودها غير القابلة للتحقق، مثل قانون التجنيد. لكن كل وزير ونائب في هذا الائتلاف الفاشل يعرف بأن السير إلى الانتخابات معناه نهاية لحكومة اليمين لسنوات طويلة، ونهاية سياسية لوزراء ونواب كثيرين في اليمين.

هذه حكومة يجب أن ترحل. فعندما يدفع قدماً وزير المالية وثلث وزير الدفاع سموتريتش، ويسرع مخططات استيطان تتضمن إقامة عشرات المستوطنات بعشرات ملايين الشواكل في "يهودا والسامرة" دون أذون من الحكومة، ودون إشراك وسماع رأي جهاز الأمن، فهذه ليست حكومة بل طغمة. عندما يطير وزير التعليم إلى جزر مولدافيا قبل أسبوعين من بدء السنة الدراسية بينما جهاز التعليم ينزف، فهذا تسيب. حين يقتل مواطنون إسرائيليون في الوسط العربي يومياً ولا تتخذ خطوة حقيقية لمواجهة هذا الوباء الخطير على أمن الدولة الداخلي، فهذه جريمة مزدوجة، مرة بسبب التعطل، ومرة ثانية عقب تعيين المجرم عديم الإنسانية، عديم الفكر والمعرفة الأولية بالأمن القومي.

عندما يصعد الدولار إلى السماء مقابل الشيكل ويصل إلى 3.8 للدولار، وعندما يتفاقم غلاء المعيشة، تتوقف الاستثمارات، تتعثر البورصة، يهدد التضخم المالي ويقولون لك إنه ليس بسبب الثورة النظامية، بل بسبب الحكومة السابقة، وبسبب المتظاهرين العدميين، فإنك تفهم بأنها ليست حكومة بل هي عصبة خطرة. فشل هذه الحكومة واضح وظاهر من كل جانب وزاوية. لقد نجحت في قطع الخيوط الأخيرة التي كانت تربط بين المتدينين والعلمانيين، وسحقت الوضع الراهن الذي بقي سائباً 75 سنة، وشقت الشعب وخلقت كراهية.

بدلاً من أن تركز هذه الحكومة على مشاكل الأمن القريبة والبعيدة، انشغلت منذ يومها الأول في أمر واحد، في ثورة نبي الكذب يريف لفين، الذي اعتقد مثل روتمن وآخرين بأن 64 مقعداً هي قوة عليا تمنحهم قوى عليا بفعل ما يشاؤون في هذه الدولة. يقف نتنياهو جانباً ويلتزم الصمت وإن هاجم المقربون من طاولته كلاً من رئيس الأركان وجنرالات الجيش ورئيسي "الشاباك" والموساد. هذه ليست حكومة، بل ثلة من الهاذين المقتنعين بأنهم أسياد البلاد الذين لا يرتدعون للحظة عن نشر الأكاذيب

عن الواقع، وخصوصاً اتهام العالم كله بإخفاقاتهم على اعتبار أنهم لا يخطئون أبداً. هذه حكومة يجب أن ترحل الآن وفوراً. من أجل الدولة ومستقبلها، يجب دعوة شعب إسرائيل إلى حملة انتخابات أخرى كي ينتخب حكومة مسؤولة وبراغماتية.

* * *

### القناة 12 العبرية: دائرة الانتقام تشعل الضفة

بقلم نير دفوري

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

نحن في خضم موجة عنف طويلة، لكن داخل هذه الموجة أيضاً هناك نقاط قصوى. تشير العمليات الأخيرة في حوارة وفي منطقة الخليل إلى أن إسرائيل تدخل مرحلة كهذه. فمنذ بداية سنة 2023 فقط قُتل 34 إسرائيلياً في العمليات، وفي العام الماضي كله قُتل 29. حتى الآن، تم إحباط نحو 400 عملية على يد الجيش و"الشاباك" خلال العام الأخير، ولا تزال المنظومة الأمنية تتعامل مع نحو 200 إنذار بأنواع أعمال مختلفة لتنفيذ عمليات في الضفة الغربية.

ما نشهده في الضفة الغربية الآن هو موجة من عمليات المحاكاة. عملية تكون ناجحة في عيون الفلسطينيين، وبعد وقت قصير يخرج آخرون ويحاولون تنفيذ عملية مشابهة. هذا بالمناسبة أيضاً ما يجعل إغلاق الدائرة على المنفّذ بسرعة أمراً له أهمية كبيرة، لأنه يقطع عمليات المحاكاة. لذلك، تُبذل جهود كبيرة للوصول إلى "المخربين" بأسرع وقت ممكن.

تجهّز الجيش لإمكانية ارتفاع عدد العمليات في الضفة، لذلك، خطّط في هذا العام، تحديداً، لنقل أكثر من كتيبة للعمل في الضفة – من 55 في العام الماضي إلى 66 هذا العام، بهدف الاستجابة لتأمين الأمن على الطرقات، وأيضاً حول البلدات. تعلم المؤسسة الأمنية أن هذه هي نقاط الضعف المركزية في عمليات إطلاق النار من النوع الذي حدث صباح أول من أمس.

وإلى جانب الاستمرار في التحريض على وسائل التواصل الاجتماعي، تحاول "حماس" دفع النشطاء لديها، وبصورة مستمرة، لتنفيذ عمليات في الضفة، عبر قياداتها في لبنان وتركيا. يمكن أن تكون تقديراتها، الخاطئة، أن إسرائيل لن ترد عليها في غزة، في حال لم تُنفّذ العملية في تلك المنطقة.

الإيرانيون أيضاً منشغلون بالتمويل، وبتنفيذ عمليات في الضفة. ولهم يد أيضاً في تهريب الأسلحة إلى الضفة، عبر الحدود الأردنية. صحيح أنه تم ضبط عدد لا بأس به في الآونة الأخيرة، لكن السلاح لا يزال يتدفق، وهو منتشر بكثرة. هدفهم إغراق المنطقة بالسلاح وخفض سعره، وبذلك يصل إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين يستطيعون تنفيذ عمليات. الدوافع لدى جميع الأطراف مرتفعة جداً، ويبدو مَن يدفع بهم ويحرضهم واضحاً. الإنجازات هنا مضاعفة: من جهة، قتل إسرائيليين، وبصورة خاصة هؤلاء الذين يتم التعامل معهم على أنهم قوة احتلال. أغلبية العمليات موجهة ضد المستوطنين والجيش. أما الإنجاز الثاني فهو الاستمرار في زعزعة استقرار السلطة الفلسطينية، وهذا هدف مهم على طريق سيطرة "حماس."

في مقابل هذا، يركز الجيش على بعدين: الدفاع، وهو ما يتضمن تعزيز القوات التي تسمح بالدفاع عن المحاور ومحيط البلدات. أما الثاني الذي يحدث بالموازاة، فهو الدفاع في خط التماس: في بداية موجة "التصعيد"، كانت هناك عمليات دخول

لـ"مخربين" إلى مراكز المدن في إسرائيل وتنفيذ عمليات. يركز الجيش على الحماية والمحافظة على الوضع داخل المنطقة. لذلك، يقوم الجيش أيضاً بتجنيد قوات احتياط، ما يسمح بإرسال القوات النظامية إلى التدريب الروتيني. موجة العمليات هذه والنشاط الواسع في الضفة يدفعان بالجيش النظامي إلى العمل طوال الوقت، وهو ما يضر بالتدريبات، وأيضاً بالجاهزية للحرب.

وبموازاة مواجهة "التصعيد"، يتوجب على قوات الأمن التعامل مع ارتفاع وتيرة الاحتكاك والمواجهات وأحداث الإرهاب اليهودي في الضفة. يشكل هذا الأمر مكوناً إضافياً، بحسب المؤسسة الأمنية، يؤدي إلى زيادة دافع الانتقام، كردّ على الردّ، وأعمال عنف في الميدان. حرق مركبات أو قرى، كما جرى في حوارة وترمسعيا وأم صفا، يدفع إلى جهود من الطرف الآخر للانتقام. وفي المقابل، ينزل المستوطنون من التلال بهدف الانتقام للعمليات، كما جرى في حوارة، أو في محطة الوقود في "عيلي". دائرة الانتقام هذه تؤجج اللهب. الانشغال بمهمات شرطية والتعامل مع الإرهاب اليهودي يحتاجان إلى موارد غالية، وأيضاً إلى اهتمام من القوات التي عليها العمل أيضاً من أجل مواجهة التصعيد.

خلال الآونة الأخيرة، أجرى الجيش حوارات مع رؤساء المجالس المحلية والقيادات في الضفة، بهدف التأثير في هؤلاء المخلّين بالنظام وتهدئة الأمور. لم تتكلل هذه الخطوة بالنجاح، ولا نزال نلاحظ هذا على الأرض.

قريباً، يبدو أن تعزيز القوات التي ستقوم بتنفيذ عمليات أكثر سيستمر، كما رأينا في جنين ونابلس، وفي مناطق أُخرى من الضفة. إذا كان هناك عدد أكبر من العمليات الفردية، وتبين وجود بنى تحتية أكثر تنظيماً (كالعملية الأخيرة كما يبدو في منطقة الخليل)، فإننا سنشهد أيضاً اقتحامات للمدن والقرى. العنف لم يبقَ في شمال الضفة، بل ينتشر جنوباً، وهذا يُقلق أجهزة الأمن كثيراً.

* * *

## هآرتس: اختبار رئيس الأركان في التوضيح: هل سنواجه تمرد الجنرالات؟

بقلم يوسي ميلمان

"تمرد الجنرالات" عبارة ترسخت في الصحافة وفي أسطورة حرب الأيام الستة خلال اجتماعين للجنة الوزارية لشؤون الدفاع، حيث واجه عدد من الجنرالات رئيس الوزراء ليفي أشكول وعدد من وزرائه وطالبوا منه خلال فترة "الانتظار"، في مايو ويونيو 1967، لبدء الحرب على مصر. أبرز الجنرالات الذين خرجوا ضد إحجام إشكول عن توجيه ضربة استباقية لمصر هم أريئيل شارون وعيزر وايزمان وماتي بيليد، الذين مرت نظرتهم السياسية للعالم فيما بعد بعدة ارتعاشات واضطرابات.

الكشف عن محاضر تلك الاجتماعات اكدت الأسطورة ودحض الشائعات التي تقول إن بعض الجنرالات قاموا بخلع رتبهم العسكرية والضرب على طاولة النقاش كدليل على الاحتجاج. لكن المهم في هذه الرواية هو حقيقة أن بعض الجنرالات في هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي تم تصويرهم على أنهم أولئك الذين لا يقبلون إملاءات المستوى السياسي، أو على الأقل يحاولون تغيير قراراته.

اليوم هناك توقع من جانب الحركة الاحتجاجية ضد الانقلاب الذي دبره بنيامين نتنياهو ووزرائه، بأن يقف رؤساء المؤسسة الأمنية أيضاً ويقولون للمستوى السياسي، رحيل ابنتك الصغيرة، يجب على الحكومة تغيير الاتجاه. في ذلك الوقت، كان الخوف هو أن آراء أشكول وصراعاته العقلية قد تعني أن استمرار الحصار وتمركز القوات العسكرية المصرية في سيناء سيخنق إسرائيل مالياً. اليوم، الخطر الذي يواجه إسرائيل ليس من عدو خارجي يهدد وجود الدولة، بل من الانقسام السياسي الأيديولوجي الذي يضر بكفاءة وتحفيز الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية.

إن توقع أنصار الاحتجاج والمشاركين فيه بأن يصعد رؤساء الأجهزة الأمنية إلى المستوى السياسي، ويفعلوا مجازاً "إزالة الصفوف" – أو التهديد بذلك – لا علاقة له بالواقع. رئيس الأركان هيرتسي هاليفي، وهو اللاعب الرئيسي، ورئيس الشاباك رونين بار ورئيس الموساد ديدي بارنيا ليس لديهم مثل هذه النية. وليس عبثا أنهم أنكروا المنشورات مؤخرا، وكأنهم هددوا أو نسقوا المواقف للعمل معا للحفاظ على الديمقراطية الإسرائيلية ومنع الانزلاق إلى الديكتاتورية.

وهذا لا يعني أنهم لا يفهمون خطورة الوضع الذي وجدت فيه الدولة والمنظمات التي يترأسونها، والتي أصبحت في السنوات الأخيرة حجر الزاوية في الوجود الإسرائيلي وحارس الديمقراطية الاسرائيلية.

**نموذج التسريب**

حتى بدون إجراء مسح – فإن معظم أعضاء هيئة الأركان العامة، وكبار الموساد والشاباك، وحتى بعض كبار ضباط الشرطة، لديهم اهتمام صادق وحقيقي بكفاءة الجيش الإسرائيلي، والدافع للخدمة. وقوة الردع الإسرائيلية. ونحن نرى هذا الضرر الذي يلحق باستعداد حزب الله، المدعوم من إيران، لاستفزاز إسرائيل، من خلال سلسلة من الاستفزازات الصغيرة.

جنرالات سابقون في الجيش الإسرائيلي ورؤساء أقسام سابقون في الموساد والشاباك يتحدثون بصراحة عن ذلك ولا يشجعون ما يحدث. وحتى قائد سلاح الجو السابق، اللواء عميكام نوركين، الذي يتصرف حتى الآن كشخص يجلس على السياج، قال في مقابلة الأسبوع الماضي مع عاموس هارئيل في "هآرتس" إنه "أمامنا حتى نهاية العام، لا المزيد" للحفاظ على لياقة سلاح الجو في حالة الحرب.

وهذا القلق، الذي يرافقه معارضة التحركات القوية للحكومة في كل المجالات تقريبا، يتغلغل من أعلى المنظمات إلى أسفلها. ويتجلى ذلك بعدة طرق تتجاوز الحقائق المعروفة المتمثلة في إنهاء تطوع جنود الاحتياط، بما في ذلك الطيارين في القوات الجوية والبحرية والاستخبارات والوحدات الخاصة.

الطلاب قبل التجنيد وكذلك الجنود في الخدمة الإلزامية يسألون أنفسهم، بدعم أو بدون دعم من والديهم، لماذا يجب عليهم التجنيد، أو الاستمرار في الخدمة، إذا كانت الحكومة تنوي تمرير قانون التجنيد الذي سيعفي المتشددين – الحريديم- ليس فقط من وجوب الخدمة في الجيش الإسرائيلي، ولكن أيضًا في الخدمة الوطنية أو أي خدمة مدنية بديلة. كما يثيرون تساؤلات حول لماذا يجب عليهم التصرف كجيش احتلال في المناطق والمخاطرة بحياتهم من أجل المستوطنين. ويناقش الضباط في الرتب الصغيرة والمتوسطة – من ملازم إلى جنرال – ما إذا كانوا سيستمرون أم لا ويوقعون بشكل دائم. وبالمثل، تطرح أسئلة مماثلة في المحادثات التي تجري في الممرات بين موظفي الموساد والشاباك. ويمكن الافتراض أن عددًا غير قليل

منهم يذهبون متخفيين (دون تحديد هويتهم) إلى المظاهرات. وهذا على الرغم من حقيقة أن رئيس الشاباك منع موظفيه من المشاركة في الوقفة الاحتجاجية، فيما فرض رئيس الموساد حظراً مماثلاً على كبار المسؤولين من مستوى رؤساء الأقسام فما فوق.

**نحو الأزمة الدستورية**

والسؤال الرئيسي الذي يقلق المسؤولين هو ما إذا كان هناك خط أحمر، وهو نوع من اللحظة الحاسمة التي سيقول فيها رؤساء المؤسسة الأمنية إنهم لم يعد بإمكانهم الاستمرار في الخدمة في حكومة غير ديمقراطية وتعتبر نفسها قانون فوق الجميع. اعتبارًا من هذه اللحظة، من الواضح أن ليفي بار وبرنيع ليس لديهم أي نية للاستقالة.

وهم يعلمون أنه إذا استقال أحدهم احتجاجاً، فإن نوابهم ونظرائهم في هيئة الأركان العامة والشاباك والموساد سوف يحذون حذوه أيضاً؛ وأيضاً أن حكومة نتنياهو – سموتريش – بن جفي. ستستغل الفرصة لتعيين أمناء الحكومة مكانهم. وقال لي مسؤول كبير سابق في الموساد مازحا: "إذا استقال برنيع أو بار الآن، فسيقوم نتنياهو وبن جفير بتعيين حانمال دورفمان". دورفمان، الذي كان يعتبر في السابق أحد قيادات شبيبة التلال وهدفا لمراقبة الشاباك، أصبح الآن مساعد بن جفير والرجل الأقوى في وزارة الأمن الداخلي.

ومع ذلك، فمن الواضح لهم أيضًا أنه في حالة حدوث أزمة دستورية وشيكة، فإن رؤساء المنظمات الثلاثة ومنتدياتهم العليا سوف يلتزمون بالقانون، أي أحكام المحاكم. لقد أوضح وزير الامن يوآف غالانت وحتى مفوض الشرطة الحاخام كوبي شبتاي هذا الأمر بوضوح. وقال برنيع إنه "سيتخذ القرار الصحيح"، وحتى بار الذي لم يعبر عن نفسه حقًا، وبالتأكيد علنًا، ملزم بالقانون والقوانين. قرارات محكمة العدل العليا.

في الشهر المقبل، ستعقد عدة جلسات استماع مثيرة في المحكمة العليا في أعقاب الالتماسات المتعلقة بإلغاء سبب المعقولية ورفض وزير العدل ياريف ليفين عقد لجنة تعيين القضاة. إن استمرار الأحزاب الحريدية في الإصرار على ضرورة تمرير الحكومة، هو أيضاً قنبلة أخرى توضع على باب المجتمع الإسرائيلي. ويثير القانون، وربما أكثر من ذلك بسبب معقوليته، غضباً هائلاً في صفوف الجمهور، حتى في صفوف اليمينيين. ولكن حتى لو كانت قرارات المحكمة العليا واضحة لا لبس فيها بشأن هذه القضايا، فإن الأمر سيستغرق بعض الوقت حتى تظهر هذه القرارات على أرض الواقع.

فيما يلي سيناريوهان محتملان لأزمة دستورية. السيناريو الذي ستحكم فيه المحكمة العليا بأن هذا التعيين أو ذاك لمساعد الوزير غير مرجح وسيتجاهل الوزير القرار؛ أو السيناريو الثاني الذي سيرفض فيه الوزير ليفين الامتثال لقرار انعقاد اللجنة للتعيين من القضاة.

ومن الواضح أن هذه السيناريوهات، أو سن قانون التهرب، سوف تؤجج الاحتجاج بشكل كبير وترسل مئات الآلاف إلى الشوارع مرة أخرى – ولكن حتى ذلك الحين من المشكوك فيه أن يستقيل قادة المنظمات. ويمكن الافتراض أنهم لن يفعلوا ذلك إلا في اللحظة الأخيرة، عندما يدركون أنهم وصلوا إلى الحد الأقصى، وهذا سيحدث إذا كانت قرارات الحكومة، وخاصة تنفيذها، غير قانونية – مثل الأمر بالحرب لأغراض سياسية فقط، أو إذا كانت تضر بشكل خطير بعمل المنظمات في النظام

الأمني. لكن في الوقت الحالي، لا يوجد على جدول الأعمال تكرار "تمرد الجنرالات" الذي حدث قبل 56 عاما، بطريقة أو بأخرى.

* * *

## هآرتس: يعرف نتنياهو أن ليس لديه حل للو اقع المتفاقم الهدف هو المظهر

بقلم عاموس هرئيل

من المشكوك فيه أن يكون لدى نتنياهو أسلوب عمل يضمن تقليص نطاق العمليات، ويبدو أن حكومته ستكثف جهودها لنقل المسؤولية إلى الآخرين. إن سياسة النار الناعمة التي تنتهجها قوات الأمن قد تؤدي إلى تفاقم الوضع، وتؤدي بإسرائيل إلى لاهاي

أدى هجوم إطلاق النار الذي وقع بالقرب من الخليل، والذي قُتلت فيه امرأة أمس (الاثنين)، إلى خلل في توازن المستوى السياسي. وإلى الصور العادية (وبصراحة، غير الضرورية إلى حد ما) التي يوزعها المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي في مثل هذه الحالات من زيارات كبار الضباط إلى مكان القتل، أضيف هذه المرة بث من الميدان، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت وصلا إلى الخليل برفقة كبار مسؤولي الأجهزة الأمنية ومن هناك وجها كلامهما للأمة بوجه صارم.

على الأقل كان لرئيس الأركان، هرتسي هليفي، شيء ليفعله في الخليل. وكان من الضروري اتخاذ قرارات عملياتية في الميدان، كجزء من مطاردة خلية اطلاق النار ، التي كانت في هذه الأثناء موجودة أثناء الليل وتم اعتقال أعضائها. ولكن ما الذي ساهمت به الزيارة إلى الميدان بعد هجوم آخر، والذي للأسف حدث الكثير منه مؤخراً، بالنسبة لنتنياهو؟ بشكل عام، نادراً ما يزور رئيس الوزراء مواقع الهجوم، إلا إذا تم تسجيل عدد غير عادي من الضحايا. الصور من هناك لا تخدمه أمام الجمهور، ومن الناحية العملية يمكن أيضًا إعطاء التعليمات عبر الهاتف، أو في المشاورات من المكتب.

وكان سبب وصول نتنياهو إلى الخليل سياسياً بحتاً. كان الهجوم يستهدف نقطة الضعف في الحكومة – تفاقم الإرهاب وخاصة الصعوبة المتزايدة في تأمين حركة المستوطنين على طرق الضفة الغربية – وتم تنفيذه في ساحة منزل العنصر الأكثر تطرفا فيه وزير الأمن الوطني إيتامار بن جفير، الذي يسكن في مكان قريب. وقد انتقد كبار المسؤولين في الائتلاف الحالي الحكومة السابقة بغضب، عندما وقعت هجمات مماثلة خلال فترة ولايتها. والآن هناك زيادة في عدد الهجمات والضحايا تحت مراقبتهم. نتنياهو جاء إلى الخليل ليبيع للمواطنين مظهرا من السيطرة على الوضع. وللسبب نفسه، تم تقديم موعد جلسة مجلس الوزراء التي كان من المفترض أن تعقد الأسبوع المقبل مرتين، وعقدت ظهر اليوم. وهو يسعى في الوقت نفسه إلى تهدئة حزبي اليمين المتطرف في حكومته، عوتسما يهوديت بزعامة بن جفير ، والصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش، لأنه ينوي التعامل مع التطورات بجدية. ومن الناحية العملية، من المشكوك فيه أن يكون لدى رئيس الوزراء أسلوب عمل يضمن تقليص نطاق الهجمات. وبما أنه من المحتمل أن تؤدي النجاحات الأخيرة للإرهاب الفلسطيني إلى محاولات تقليد ووفيات إسرائيلية إضافية، فسيتعين على الحكومة مضاعفة جهودها لنقل المسؤولية إلى الآخرين.

المعارضة لا علاقة لها تقريباً في هذا النقاش، لذا فإن معظم النيران ستوجه نحو الجيش الإسرائيلي والشاباك. هذه الأمور واضحة بالفعل، في الهجوم المهووس والمستمر لقناة "البيت 14" على كبار مسؤولي الجيش الإسرائيلي، وفي الملصقات المثيرة للاشمئزاز التي يوزعها المستوطنون ضد قائد القيادة المركزية، يهودا فوكس، بينما يلومونه على مقتل المدنيين في الهجمات.الاحتياط بعد قوانين الانقلاب.

نتنياهو، المخضرم وذو الخبرة، يعرف أنه ليس لديه حل جديد للواقع المتدهور، ويدرك بالتأكيد أن حكومته لا تساهم إلا في التصعيد، بتصريحاتها المتطرفة وروح الدعم التي يقدمها بعض أعضائها ارهاب يهودي. والحقيقة أن الوسائل المتاحة له معقولة نسبياً، وتشبه ما كان متاحاً للحكومة السابقة.

الرد الفوري على الإرهاب، كما في الماضي، يعتمد على تعزيز الدفاع وجمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها على نطاق واسع، والعمليات الهجومية، وأهمها اعتقال المشتبه بهم، وتحقيقات الشاباك ومن ثم تحديد مكان المشتبه بهم الإضافيين. وهذا لا يجلب حلاً شاملاً، أيضاً لأن الإجابة موجودة جزئياً في التحركات السياسية. لكن الحكومات الإسرائيلية تجنبت أي بحث في هذا الاتجاه لسنوات، وليس أقلها نتنياهو في ائتلاف التهديدات الذي شكله لنفسه في نهاية العام الماضي.

وعلى ضوء الاعتداءات على الطرق، يطالب المستوطنون وممثليهم في الحكومة بمنع مرور الفلسطينيين على الطرق الرئيسية في الضفة الغربية. ومن الناحية العملية، كان نتنياهو على وجه التحديد، خلال سنوات الهدوء النسبي، هو الذي ألغى الفصل بين الحركة الذي تم إدخاله هناك خلال معظم فترة الانتفاضة الثانية. في وقت لاحق، في عام 2015، عندما بدأت موجة شديدة من الهجمات التي شنها إرهابيون أفراد، نشأ طلب على الحق في اتخاذ تدابير واسعة النطاق للعقاب الجماعي، مثل فرض إغلاق طويل الأمد على المدن والإلغاء الشامل لتصاريح العمل في إسرائيل. وعلى الرغم من الضغوط الشديدة من داخل الحكومة، فضل نتنياهو الاستماع إلى رئيس الأركان في ذلك الوقت، غادي آيزنكوت، الذي وعد بكبح الإرهاب بأساليب أخرى. وهدأت أعمال العنف بعد ستة أشهر، أيضا بسبب دخول الاجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية الصورة وبدأوا بإجراء محادثات تحذيرية مع الفتيان الذين ألمحوا إلى نية تنفيذ هجمات.

الظروف هذه المرة مختلفة: منطقة الضفة الغربية مليئة بالأسلحة النارية العادية، والتحريض على وسائل التواصل الاجتماعي يتزايد، ولم يعد الإرهابيون مجرد فتيان وفتيات في السادسة عشرة من العمر قاتلوا مع آبائهم، بل أيضًا في العشرين من العمر. -كبار السن وكبار السن المحبطون من استمرار الواقع القائم. السلطة ليست غير مبالية تماما بالتصعيد. في الأسابيع الأخيرة، وبعد عملية عدوانية شنها الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين، دخلت الاجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية إلى المدينة نفسها (ولكن ليس إلى المخيم) وبدأت جهودها لاستعادة السيطرة. "في حكم السلطة الفلسطينية، مثل هذه الفروق الدقيقة ليست مثيرة للاهتمام. يجب على نتنياهو أن يعرف أفضل. من المحتمل، كالعادة، ستكون هناك فجوة بين تصريحاته الحاسمة وقوة الإجراءات التي سيتم تنفيذها على الأرض. هذه المرة، ربما يكون ذلك أحسن.

في الكلمات التي قالها في الخليل، سارع نتنياهو إلى اتهام إيران بإدارة وتمويل حملة إرهابية في الضفة الغربية. الاتهام لا

ينفصل عن الواقع. وبحسب تحليل أمان، فقد تم اتخاذ قرار استراتيجي في طهران بتحريك الحملة ضد إسرائيل إلى مكان أقرب إلى أراضي الأخيرة، والساحة الرئيسية هي الضفة الغربية (إلى جانب ذلك، هناك مؤشرات مثيرة للقلق على تحرك مماثل، بمساعدة المنظمات الفلسطينية). (من الحدود اللبنانية). لكن المساعدات الإيرانية المتزايدة، بالمال والوسائل العسكرية، تقع على أرض خصبة، بدءاً من الفوضى في السلطة الفلسطينية والنضال الفلسطيني العنيف في استمرار الاحتلال. الأمر الأخير الذي تجاهله نتنياهو بل إنه يأمل أن يثبت اتفاق التطبيع مع السعودية، بعد اتفاقيات أبراهام مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ادعاءه بإمكانية الالتفاف على المشكلة الفلسطينية وتوثيق العلاقات مع دول الخليج.

وما لا يساهم بالتأكيد في تهدئة المنطقة هو سياسة إطلاق النار التي تتبعها قوات الأمن في إسرائيل. وفي الأيام القليلة الماضية تلقينا مثالين على ذلك. أولاً، تم نشر مقطع فيديو يظهر فيه جنود من كتيبة "الفهود" المختلطة الجديدة، وهم يطلقون النار ويجرحون فلسطينياً من ذوي الاعاقة كان يقترب من السياج الحدودي بالقرب من قلقيلية. بعد ذلك، انتشر بالأمس فيديو أكثر خطورة: خلال مظاهرة في قرية بيتا جنوب نابلس، شوهد فلسطيني واطلقت عليه الرصاص في مؤخرة رأسه، من مسافة قصيرة، أثناء هروبه من قوة إسرائيلية. وتتولى الوحدة السرية لحرس الحدود مسؤولية إطلاق النار. طالما استمرت الخطوة المزدوجة للحكومة – تحدي النظام القضائي، مع توسيع المستوطنات والاحتكاك في المناطق – يقترب اليوم الذي ستقود فيه مثل هذه الإجراءات من قبل رجال الشرطة والجنود إسرائيل إلى المناقشات في المحكمة الجنائية الدولية (لاهاي). ومن المشكوك فيه أن تكون عبارات الدعم والحماية والتأييد التي أبداها بن حفير وأمثاله لمقاتلينا الشجعان كافية لتحرير البلاد من هذه المشكلة.

* * *

### هارتس: غسّالة الاحتلال

بقلم يوعنا غونين

»في ظل المحكمة العليا الجديدة فإن الجميع سيخاطرون بلقب مجرم حرب»، هكذا صرخ عنوان مقال في «واي نت»، أول من أمس، كشف فيه عن جلسة سرية في لجنة الدستور حول تداعيات الانقلاب النظامي.

في الجلسة التي عقدت في شباط وتم تسريبها الآن، أوضح ممثلو جميع أجهزة الأمن أن تشريع الانقلاب يعرض للخطر نظام الاحتلال (أو كما يسمى في المقال «مشروع الاستيطان»). هذا حسب قولهم لأن محكمة عليا قوية ومستقلة تشكل «درعاً واقياً لإسرائيل» أمام العالم، و»تمنح خاتماً مبرراً» لخرق حقوق الإنسان في «المناطق»، وهكذا تمنع تقديم جنود وشخصيات رفيعة إسرائيلية للمحاكمة في الخارج. وذكر ممثلو جهاز الأمن في الجلسة كل الأمور المفيدة، التي يمكن أن يضع إضعاف جهاز القضاء حداً لها: مصادرة أراضي الفلسطينيين، إطلاق النار على المتظاهرين العزل، وقصف المدنيين الأبرياء من الجو. كم نحن محظوظون بوجود المحكمة العليا التي تجعل كل هذا ممكناً. ونشطاء ضد الانقلاب انقضوا على هذا المنشور كمن وجد غنيمة كبيرة. ولكن فعلياً تكشف الأقوال المسربة حقيقة غير مريحة عن الاحتجاج: جهاز القضاء، الذي خرجنا للدفاع

عنه في الأشهر الأخيرة باسم الديمقراطية والعدالة، هو أحد الآليات الأساسية لشرعنة الفظائع غير الديمقراطية والظالمة التي يرتكبها الاحتلال.

هذا لا يمكن أن يقلل من أهمية النضال من أجل استقلالية جهاز القضاء، الذي يلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على سلطات القانون والدفاع عن المواطنين من استبداد النظام (كل الاحترام لإلغاء قرار تقصير يوم التعليم للمتوحدين، أيها الأصدقاء؛ حتى تالي غوتلب كانت راضية لأنها هي أيضاً تحب التوازنات والكوابح عندما تخدم مصالحها الشخصية). ولكن في موازاة ذلك دائما أظهرت المحكمة العليا الاستعداد للمصادقة تقريباً على أي مس بحقوق الفلسطينيين، وتحولت بالتدريج من مادة لإزالة البقع إلى غسالة ضخمة، عملت دون توقف لتبييض أعمال إسرائيل في نظر نفسها وفي نظر العالم. وفي الجلسة السرية التي عقدت في شباط منحت أجهزة الأمن للمحكمة العليا القليل من الفضل الذي تستحقه.

ومع مرور السنين صادق قضاة المحكمة العليا على إقامة عدد غير قليل من المستوطنات مع خرق القانون الدولي، وسجن ملايين الأشخاص في قطاع غزة في ظروف مخيفة، وإقامة جدار الفصل على أراضٍ مصادرة للفلسطينيين الذي هو جدار خانق، وعلى هدم البيوت كعقاب جماعي، وعلى التعذيب في غرف التحقيق، وعلى إطلاق النار على المتظاهرين العزل، وعلى اعتقالات إدارية طويلة وحتى لقاصرين، وعلى طرد تجمعات من بيوتها، وعلى قصف المدنيين من الجو، وعلى استخدام الموارد الطبيعية الموجودة في «المناطق» المحتلة.. مع أصدقاء كهؤلاء فإن الديمقراطية ليست بحاجة إلى اعداء. هي ستفكك دمها من الداخل.

في رد على مقال أول من أمس اعتبر نشطاء «إخوة في السلاح» المحكمة العليا «الدرع الواقية لجنود الجيش الإسرائيلي»، وهذا صحيح. وأعلنوا أن «الانقلاب النظامي يعرض للخطر جنود الجيش الإسرائيلي من خلال تحويلهم إلى مجرمي حرب»، الأمر الأقل صحة بقليل. ليس الانقلاب النظامي هو الذي يحول الأشخاص إلى مجرمي حرب، بل جرائم الحرب التي ارتكبوها.

الانقلاب النظامي فقط يزيل عنهم الدرع الواقي الذي وفرته لهم المحكمة العليا. ومن لا يريد المخاطرة بتقديمه للمحاكمة في دولة أجنبية من الأفضل له رفض إطلاق النار على المتظاهرين وهدم البيوت وقصف الأطفال وطرد السكان ومصادرة أراضيهم. إذا لم يكن هذا من أجل أن يكون هناك عدد أقل من المتظاهرين الذين أطلقت عليهم النار وعدد أقل من البيوت التي هدمت، والأطفال الذين تم قصفهم والسكان المطرودين والأراضي المصادرة، فليكن ذلك على الأقل من أجل أنفسكم ومن أجل رحلاتكم في الخارج، التي هي وبحق الأمر المهم.

* * *

## يديعوت: إسرائيل تدفع ثمن الاستيطان

بقلم عوديد شالوم

باتت هذه طقوساً، ورد فعل شرطياً متوقعاً. جبت عملية إطلاق نار أخرى في "المناطق" ثمناً دموياً باهظاً، امرأة ابنة 40 قُتلت أمام ناظرَي ابنتها، ابنة الـ12 عاماً، بعد يومين فقط من عملية قاسية قتل فيها إسرائيليان في مغسلة للسيارات في حوارة.

تراكم الأحداث وتواترها يمس بالإحساس بالأمن لدى المستوطنين. من يسافر في طرق الضفة لا يسافر بارتياح. نظرة فاحصة كل الوقت والتحفز لرد سريع هو على المستوى الأعلى من السلم. مثلما في حالات سابقة يكون الجيش ووزير الدفاع هما من يتعرضان للانتقاد قبل الآخرين. أصبحت هذه طقوساً كما أسلفنا. وها هو الأمر يبدأ، حين تتهم الوزيرة أوريت ستروك بان طرقات الضفة تشكل مساراً أخضر لـ "العنف"، وتدعو وزير الدفاع لمنع الفلسطينيين من السفر في الطرق التي يسافر فيها المستوطنون. بعدها يصعد الى البث رئيس المجلس الإقليمي جنوب جبل الخليل، الذي في نطاقه وقعت العملية، فيتهم جهاز الأمن بالفشل في منع العملية. وكيف يكون ممكنا بدون الوزير بن غفير، فهو يطالب منذ الآن بانعقاد الكابينت بدعوى أن سياسة وزير الدفاع غالنت "هزيلة للغاية"؟

وهكذا تكون صورة الوضع بعد 56 سنة وشهرين، منذ الانتصار الأكبر في 1967: نجحت إسرائيل في ان تدق أوتاداً عميقة على طول وعرض الضفة الغربية؛ إذ أقامت مئات المستوطنات والبؤر الاستيطانية وأسكنت فيها أكثر من نصف مليون إسرائيلي. تتحكم إسرائيل بالمجال الجوي وبالحدود البرية، وتتحكم بمصادر المياه، وبالمجال الخليوي وبشبكة الكهرباء. شقت منظومة طرق منفصلة لليهود وفي الغالب يتحرك الفلسطينيون بين القرى والبلدات في طرق قديمة بين المدن حيث لا يوجد يهود. لـ "الشاباك" سيطرة استخبارية عميقة في القرى وفي المدن، ويوظف الجيش قسما كبيرا من قواته البرية في الدفاع عن المحاور، المفترقات، والمستوطنات. ومع كل قائمة البقالة المبهرة هذه، لم يتحقق الأمن. كما أنه لن يتحقق لكنه لا يوجد زعيم شجاع يقف ليقول هذا بشجاعة.

وليس المقصود زعيما من اليسار ولا حتى من الوسط السياسي. فكيف حصل انه في اليمين، وفي الأيديولوجي أيضاً، لم يقم زعيم يقول للمستوطنين الحقيقة: سنواصل توسيع المستوطنات وسنستوطن تلة أخرى وبعدها تلة أخرى، لكن حذار أن يخطئ منا احد: جيراننا العرب لن يسلموا بهذا أبداً ولن يهجروا الكفاح أبدا. بالنسبة لنا تعد هذه عودة الى أملاك الآباء والأجداد، لكن بالنسبة لهم هذا سطو وسلب. اذا لم تكن كافية لنا حدود الخط الأخضر، فان هذا هو الثمن الذي علينا ان ندفعه – العيش الى جانب "العنف" في الطرق وضد مستوطناتنا. وفي هذا "العنف" سيتأذى مواطنون وسيقتل جنود. هذا الثمن سيُجبى من المجتمع الإسرائيلي كله، بما في ذلك أولئك الذين يختلفون معنا قيمياً وأخلاقياً. لا يمكن لأي حاجز إضافي واي إغلاق آخر لهذا الطريق او ذاك في وجه حركة العرب لن يمنعهم من المس بنا. اذا لم يطلقوا النار علينا في الطرق فسيطلقونها من مكان آخر، ولا يمكن لاي عملية ثأر يقوم بها شبان يهود موتورون في قرى عربية أن تردع جيراننا.

العكس هو الصحيح، هذه ستعمق فقط الكراهية، ستوسعها الى دوائر لم تفكر أبداً بمشاركة عنيفة في المقاومة لاستيطاننا هنا. كل هذا سيوقظ فقط مشاعر كراهية ورغبة في الثأر. ومن يحلم بطرد العرب من هنا شرقاً الى خلف النهر بـ "تشجيعهم" على النزوح من هنا من خلال تنغيص حياتهم، من الأفضل له ان يصحو. 56 سنة ونحن ننغص عليهم حياتهم وهم لم يذهبوا الى أي مكان. لا الجيش ولا السياسة "الهزيلة" ليوآف غالنت، وزير الدفاع، مذنبان، هذه هي الحقيقة. حصار آخر وإغلاق آخر وتصفية أخرى من الجو، كل هذه لن تغير شيئاً. فلإصرارنا على الاستيطان في أرض ليست لنا وتوسيع المستوطنات يوجد ثمن.

* * *

## معهد أبحاث الأمن القومي: الإضرار بميزانيات المجتمع العربي سيؤدي لتقويض "الأمن" في الكيان

بقلم أفرايم لابي، ومئير الران، ومحمد وتد، وإستبان كلور، وتومر فدلون، وديرك ليف

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إن نية حكومة العدو الواضحة في التقليص من ميزانياتها التي تمت الموافقة عليها كجزء من الخطط الخمسية للمجتمع العربي، له جوانب قانونية إشكالية، وتداعيات اقتصادية خطيرة وعواقب اجتماعية وخيمة. وتمت الموافقة على الخطة الخمسية للمجتمع العربي للأعوام (2022-2026) في فبراير 2023، كجزء من ميزانية الكيان، وهي تستند إلى المفهوم الذي شكل الخطة الخمسية الأولى للوسط العربي (922، ديسمبر 2015) التي قبلتها حكومة العدو بقيادة "بنيامين نتنياهو."

إن نية وزير مالية العدو "بتسئليل سموتريتش" تجميد ميزانيات السلطات المحلية العربية (ومحاولته وقف موازنة طلاب شرقي القدس)، وكذلك مطالبة حزب "عوتسما يهوديت" بوقف الخطة الخمسية 550 وإيقافها واجراء مناقشة جديدة لمكوناتها، تتناقض مع ما سبق، وتفسر بأعذار خالية من أي دعم مهني.

فيما يتعلق بتمويل السلطات المحلية، ادعى "سموتريتش" أن هذه الميزانيات تتدفق إلى المنظمات الإجرامية، متجاهلًا عمل هيئة المقر الشامل الذي تم تنفيذه كجزء من برنامج "المسار الآمن" في حكومة العدو السابقة، والذي تم تقديمه في مايو 2022، والذي أهم ما جاء فيه هو إنشاء مسارات تمويل آمنة للسلطات المحلية، وكان كل ما يجب القيام به هو تنفيذ التغييرات التنظيمية او الهيكلية المقترحة وآليات الرقابة عليها.

وفيما يتعلق بنية إيقاف الخطة الخمسية بالكامل من أجل إجراء نقاش جديد، فإن الادعاء هو بأن هذه أموال خصصت في حكومة العدو السابقة ضمن الاتفاقات الائتلافية وأن هذا فيه استمرار إشكالي لسياسة التمييز ضد اليهود، مع إعطاء سيطرة غير مسبوقة للعناصر المناهضة للصهيونية في إدارة الوزارات الحكومية، وذلك بعد أن تمت الموافقة على الخطة بالفعل من قبل حكومة "نتنياهو" الحالية كجزء من ميزانية الكيان.

وفي القرار الخاص بالخطة الخمسية للأعوام 2023-2028 لـ"شرقي القدس"، والذي أقرته الحكومة بتاريخ 23.5.2023، تقرر أن تقليص الفجوات هو هدف لحكومة العدو، توليه أهمية عالية. ومن حيث المبدأ، فإن اقتطاع الموازنات المخصصة في خطط تنمية المجتمع العربي، حتى لو لم يتحقق بشكل كامل، إلا أنه يشير إلى اتجاه أيديولوجي، يقوم على أساس الإقصاء القومي المناهض للعرب.

**الجوانب القانونية**

وفي نوايا "سموتريتش" المعلنة مخالفة قانونية صارخة واستهتار بقرارات حكومة العدو السابقة، إن استمرارية الحكم هي جزء من المبادئ الأساسية للقانون العام في الكيان، ومبدأ مهم في أي نظام "ديمقراطي" يلتزم بضمان استقرار النظام، ومبدأ الاعتماد على الوعود الحكومية يكتسب صلاحية أكبر على وجه التحديد في النظام الديمقراطي البرلماني الذي يفتقر إلى أطر دستورية واضحة، كما هو الحال في الكيان، حيث تجرى انتخابات الكنيست في فترات زمنية قصيرة تتراوح من سنة إلى أربع

سنوات، جانب آخر يتعلق بالواجب الدستوري الواضح المفروض على حكومة العدو المتمثل في التصرف بشكل عادل تجاه جميع السكان، إن الإخلال بالوعود الحكومية على أساس الهوية السياسية أو الوطنية أو الدينية وغيرها، يعد انتهاكاً خطيراً لمبدأ المساواة.

**العو اقب الاقتصادية والاجتماعية**

الثمن الفوري للقرارات المذكورة، إذا تم تنفيذها، هو ضرر حقيقي في توفير الخدمات الأساسية المستمرة للسكان العرب ووقف عمليات التنمية الضرورية، التي بدأت في السنوات الأخيرة، وهذا سيضر بالسلطات المحلية العربية الضعيفة وبتطور محركات النمو للسكان العرب، المصممة لخلق فرصة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال التكامل بين السكان، إن الافتراض بأنه يمكن السيطرة على الأقلية من خلال الإقصاء الاقتصادي هو افتراض خاطئ، وقد يؤدي إلى اتجاه معاكس، تعميق مشاعر الإحباط والكراهية الممزوجة بالقومية وقد تؤدي إلى العنف، هذا، خاصة والمجتمع العربي ينزف دماً بسبب كثرة حالات العنف التي يعيشها.

إن النية المحددة لتجميد تحويل الميزانيات إلى السلطات المحلية العربية، التي تعاني من الأصل من نقص مصادر التمويل، هو أمر مصيري وحاسم بالنسبة لها، إن تحصيل ضرائب الأملاك في البلدات العربية أقل بأربع مرات في المتوسط منه في المستوطنات اليهودية، وذلك بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني وعدم وجود دخل كبير من ضريبة الأملاك التجارية.

على مر السنين، أثر انخفاض الدخل على درجة توفير التعليم والرعاية الاجتماعية للسكان من قبل السلطات العربية، ما أدى إلى إدامة الفوارق، علاوة على ذلك، قامت السلطات العربية بالفعل بتخطيط ميزانياتها على أساس الموازنة الحكومية المحددة في الخطة الخمسية، وبدون تحويل الأموال، قد تواجه السلطات عجزاً كبيراً، مما سيضطر إلى خفض ميزانيتها.

إن التآكل المتوقع في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين العرب سيضر بمستوى معيشتهم على المدى القصير والمتوسط.

سيؤدي تآكل الموارد المخصصة للإسكان إلى تقليل توفر الأراضي للسكن وإنشاء المؤسسات العامة، وسيضيف عوائق في مجالات التخطيط الحضري وسيضعف اللجان المحلية والوحدات الهندسية في السلطات المحلية.

ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي تنفيذ النية التي تمت مناقشتها إلى الإضرار بالمعالجة الصعبة لظاهرة الشباب العاطلين، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من توسع انتشار العنف والجريمة في المجتمع العربي، فمنذ بداية العام، تزايدت هذه الظاهرة إلى درجة غير مسبوقة، حيث وصل عدد القتلى من الرجال والنساء في المجتمع العربي ضعفي الأرقام القاسية في السنوات السابقة، إن العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني والعنف والجريمة واضحة ومثبتة بشكل عام، وفي المجتمع العربي في الكيان، بشكل خاص، كما يجب الافتراض أن الإضرار بخطط المجتمع العربي سيسبب الإحباط والغضب الذي سيتوجه نحو الجمهور اليهودي وحكومة الكيان، ويتجسد في تفاقم ظواهر الجريمة والعنف والتنمر، والتي ستؤدي أيضاً إلى تفاقم هذه الظاهرة، والتي ستمتد إلى المناطق اليهودية.

**ملخص وتوصيات**

منذ تشكيل حكومة "نتنياهو" الحالية، تزايدت مخاوف الجمهور العربي من تدهور ممنهج من قبل جهة رسمية في وضعه، والتقارير عن التقليصات المتوقعة في الخطط الخمسية تحول هذا القلق العام والمبدئي إلى قلق ملموس ومباشر وصارخ، صحيح أن الحديث في هذه المرحلة يدور عن نوايا، محددة إذا جاز التعبير، إلا أن الاتجاه بعيد المدى واضح: زيادة إقصاء العرب في الكيان على أساس اعتبارات قومية، كما يشهد تبرير النوايا التي تمت مناقشتها على ذلك، لا يزال أمام حكومة "نتنياهو" الكثير لتفعله من أجل تعظيم الاستفادة من استثمارات الميزانية في المجتمع العربي، ومع ذلك، إذا تحقق هذا الاتجاه وتزايد، فإنه سيكون تغييراً استراتيجياً نحو الأسوأ.

في "إسرائيل"، حيث تعيش أقلية قومية كبيرة، وهي جزء من الشعب الفلسطيني الذي ينظر إليه الكثيرون على أنهم "عدو"، فإن مثل هذا التغيير في ميزان العلاقات بين الأغلبية والأقلية سيكون له عواقب سلبية بعيدة المدى.

قد تؤدي انتهاكات المبادئ الأساسية للمساواة واحترام الأقلية إلى فوضى حكم وأعمال عنف واسعة النطاق، ومن الضروري وقف التحركات الضارة أيضاً لما لها من تأثير سلبي على صورة الكيان في المجتمع الدولي، خاصة في الولايات المتحدة ولدى غالبية الجمهور اليهودي هناك.

* * *

## هل سيتم استهداف قيادة حماس في غزة والخارج؟

حذر المحلل العسكري "تل ليف رام" من قدرة حماس على إدارة المشهد في الضفة الغربية، مشيراً إلى إن أي تحركات ميدانية غير مدروسة في مدينة الخليل والتي تعتبر مركز الثقل لحماس في الضفة الغربية، يمكن أن ينعكس بشدة على باقي الضفة الغربية وعلى غزة أيضاً.

وفي رأي "تل ليف رام"، في ظل التصعيد الأمني من المتوقع أن يقوم "الجيش الإسرائيلي" بتعزيز وتكثيف الدفاعات على طول محاور الحركة في الضفة الغربية وتوسيع نطاق النشاطات العملياتية للاعتقالات في مدن الضفة الغربية للكشف مطلوبين عن أسلحة ووسائل حربية. تلمح المؤسسة الأمنية إلى أن حماس، التي تقود جهود التصعيد، في مرمى الاستهداف، فيما يبقى سؤال واحد مفتوحاً :**هل يوجد على جدول أعمال "حكومة نتنياهو" إمكانية لاستهداف قيادة حماس في قطاع غزة أو حتى في الخارج؟** وتعترف المؤسسة الأمنية أن الأشهر الماضية أشارت بوضوح إلى أن التصعيد الأمني شمال الضفة الغربية كان بإدارة نابلس وجنين، حيث وقعت معظم الأحداث الأمنية هناك، والتي منها خرج معظم منفذي العمليات النضالية.

**معضلة الخليل**

الهجوم الأخير الذي نفذه شابان من الخليل، يثير معضلة كبيرة أمام المؤسسة الأمنية، والسؤال: هل سيتم توسيع النشاط الهجومي في قلب مدينة الخليل، التي لم تكن مركزًا نسبيًا خلال العام ونصف العام الماضيين، حيث كان النشاط العملياتي لـ "الجيش الإسرائيلي" هادئاً نسبياً. وتشكل مدينة الخليل تحدياً للمؤسسة الأمنية والعسكرية للعدو، نظراً لوضعها المستقل

وتأثيرها الكبير في الشارع الفلسطيني، وحقيقة أنها مركز قوة هام لحركة حماس والافتراض السائد في المنظومة الأمنية يقول: عندما يكون هناك تصعيد في الخليل، فإن ما يحدث في المدينة يؤثر على مناطق واسعة في الضفة الغربية وأحياناً أيضاً في غزة.

إن تاريخ الخليل في تنفيذ العمليات حافل بالهجمات العنيفة والقاتلة التي نفذها عناصر الجناح العسكري لحماس، في عام 2014، اختطف نشطاء حماس في مدينة الخليل ثلاثة مستوطنين وقتلوهم، وبعدها امتدت التوترات بسرعة إلى قطاع غزة وامتد الأمر في نهاية المطاف إلى التصعيد وإلى عملية "الجرف الصامد" في قطاع غزة.

قالت مصادر أمنية لصحيفة "معاريف" إنه حتى مع اشتداد الضغوط الداخلية والانتقادات بسبب تزايد الهجمات وأعداد القتلى في موجة العمليات القاتلة، فإن مجموعة الاعتبارات يجب أن تظل مهنية وواقعية وعدم الانجرار إلى الشعارات والوعود التي يطلقها أعضاء "حكومة نتنياهو" في الهواء، عندما تكون الجهود العملياتية مكثفة على الأرض، ستواصل العناصر الفلسطينية محاولة تنفيذ علميات نضالية، وعندها سيكون هدف إيران وحماس، من هذه العمليات هو قيادة المنطقة إلى التصعيد وخروجها من السيطرة. وهذه الاعتبارات تعني أن القوى الأمنية يجب أن تظل محترفة، وليس تلك التي تعمل وفقاً لردات الفعل بسبب الضغوط السياسية الداخلية.

تتعرض "حكومة نتنياهو" لانتقادات لاذعة لتراجع أدائها، أمام حركة حماس التي تقود المشهد في الضفة الغربية من وراء الكواليس، مستفيدة من الدعم المالي من إيران، والرغبة في الحفاظ على الاستقرار الأمني في القطاعات الأخرى.

إن معضلة "حكومة نتنياهو"، أن مسؤوليها يفهمون ويعترفون، أن استخدام القوة العسكرية وحدها لن يؤدي إلى حل، وأن المزيد من التصعيد في منطقة الخليل ذات اللون الأخضر لحماس قد يشع أيضاً بأسرع مما هو متوقع على قطاع غزة.

* * *

### يديعوت أحرونوت: هل بات التطبيع مع السعودية قريباً؟

قال "مسؤول إسرائيلي كبير"، أمس الأربعاء، إنه تم إحراز تقدم" في المحادثات بين السعودية والولايات المتحدة، بعد ثلاث زيارات قام بها مستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان" للسعودية، وأضاف: "نتحدث عن اتفاق تطبيع مع السعودية في العام القادم، ربما في بدايته." وبحسب المسؤول، فإن المحادثات بين السعوديين والأميركيين، تتركز حول إيران ومجالات الدفاع، في إطار الأدوات التي سيحصل عليها السعوديون من الأميركيين، والتي ستحميهم من إيران، ويطلب السعوديون من الولايات المتحدة إنشاء تحالف دفاعي، الأمر الذي يتطلب موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين (67 عضواً في مجلس الشيوخ).

وفيما يتعلق بالمسألة النووية المدنية التي أثارت الكثير من التساؤلات في الكيان، قال المسؤول إن وزير الشؤون الاستراتيجية في حكومة العدو "رون ديرمر" ذهب بعيداً في مقابلته مع شبكةPBS ، وذلك خلافاً للانطباع الذي خلفته كلماته، حيث لم تعط "إسرائيل" الموافقة لبناء مفاعل للطاقة النووية المدنية للسعوديين، وأضاف: "كان ديرمر متسرعًا جدًا."

**وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية**، فإن الأمور لم تصل إلى العمق بعد، ولا يوجد حتى الآن أي مطالب ملموسة من "إسرائيل"، ويبدو أن كل شيء سيركز في النهاية على المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين، والتي ستأتي من السعوديين والأميركيين، وليس بالضرورة على مطالب ملموسة من "إسرائيل" مثل تجميد البناء، وهو ما تعارضه "إسرائيل" بسبب التركيبة الحالية للحكومة.

في غضون ذلك، قال مستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان" بمؤتمر صحفي في واشنطن إنه من غير المتوقع الإعلان عن التقدم في المحادثات مع السعودية قريباً، وأضاف: "يتم ذلك عبر القنوات الدبلوماسية ولا تزال هناك مسافة يجب عبورها، نحن نتشاور مع السعوديين والإسرائيليين." وفيما يتعلق بالملف النووي المدني، قال، "سنترك الأمر للقنوات الدبلوماسية، بالطبع في هذا السياق سنحتاج إلى موقف لجنة الطاقة الذرية"، وأضاف" :**التطبيع بين السعودية وإسرائيل سيكون صفقة كبيرة، وسنفعل ذلك بالطريقة الأكثر فعالية."**

* * *

## تصاعد الحملات المعادية للاحتلال في الغرب.. وتزايد التأييد للقضية الفلسطينية

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

تزداد حدة الغضب العالمي من دولة الاحتلال، يوما بعد يوم، لا سيما في المنظومة الغربية، التي شكلت الحاضنة التاريخية لها، حيث شهدت السنوات الأخيرة المزيد من الحوادث المعادية لدولة الاحتلال، خاصة لدى المحافل اليسارية التي دأبت على انتقادها. وقالت مارينا روزنبرغ نائبة الرئيس الأول للشؤون الدولية في رابطة مكافحة التشهير، إن "معاداة إسرائيل لدى أجزاء من اليسار السياسي في أوروبا باتت اتجاها متزايدا ومثيرا للقلق، بدءا بالسرديات حول اللوبي اليهودي القوي الذي يسيطر على الحكومات ووسائل الإعلام، وانتهاء بالدعوات إلى انتفاضة عالمية ضد إسرائيل." وأضافت في مقال بصحيفة "معاريف" ترجمته "عربي21"، "صحيح أن اليمين السياسي لا يزال يشكل تهديدا أكثر عنفا لليهود في جميع أنحاء العالم، لكن معاداة إسرائيل التي تنبع من بعض الجماعات اليسارية تتغلغل بطريقة يومية أكثر، وتشكل تهديدا من نوع مختلف، خاصة في أوروبا ." وقالت، "عندما يكون الشر هو إسرائيل أو الصهاينة والقوى التي تسيطر على الآخرين، فإن من يطرح هذه الحجج على الجانب الأيسر من الخريطة السياسية يروج لصور كلاسيكية معادية لإسرائيل مثل مفردات "الفصل العنصري" و"إرهاب المستوطنين" و"التطهير العرقي"، كما يستخدمون روايات متجذرة." وتابعت، "عندما يكون هناك قتال بين إسرائيل والمنظمات الفلسطينية، فإن هذه الجماعات تشجع الحشود الغاضبة، التي تظهر أمام المعابد اليهودية في جميع أنحاء أوروبا." وأوضحت أن "تقريرا لفحص اتجاهات الخطاب السياسي في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا، يظهر أن معاداة إسرائيل من بعض الأفراد اليساريين تتجلى في هذه البلدان الأربعة، لا سيما باتجاه شيطنة إسرائيل والمشاعر المناهضة للرأسمالية." وأردفت روزنبرغ، "أن الحديث عن نظريات المؤامرة حول مؤامرة يهودية تتحكم في الخيوط من وراء الكواليس ليست جديدة، لكنها تظهر بوتيرة مثيرة للقلق في أجزاء من اليسار، وفي فرنسا، حيث انتشرت صور الإسرائيليين كشخصيات غامضة، أو محركي دمى يحركون الخيوط على قمة الحزب الاشتراكي." وأشارت الكاتبة "إلى مؤامرة تروج في بريطانيا تزعم أن الحركة الصهيونية دبرتها لإسكات معارضي إسرائيل، وفي إسبانيا أصبحت حركة المقاطعة مرادفة لليسار المتطرف، كما

يتضح من حزب بوديموس، الذي يقود الهجوم على إسرائيل وهو أحد أجزاء الائتلاف الحاكم."
وبحسب المقال، "فإن إسرائيل تعد في ألمانيا الهدف الأول لمعاداتها، لكن على عكس الدول الأخرى، تميل أحزاب اليسار السياسي لإدانتها بسرعة، خاصة بسبب مسؤولية ألمانيا عن المحرقة، وفي شوارعها فإن معاداة الصهيونية تكتسب زخما، وتتجلى في هتافات "هيا إلى الانتفاضة"، التي تمجد موجات المقاومة الفلسطينية طوال سنوات الصراع."
وتكشف هذه المعطيات أن المؤسسات الأوروبية باتت تشكل عوامل طاردة للإسرائيليين ومؤيديهم، باتت تشهد مزيدا من الحملات المتجددة لإيجاد وسائل عمل معادية للاحتلال ونزع الشرعية عن إسرائيل. وتحولت حتى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في القارة الأوروبية في السنوات الأخيرة إلى جبهة متقدمة وملعب رئيسي للحركات المعادية لإسرائيل، وباتت تشكل إحدى الساحات الأكثر تحديا للدعاية الإسرائيلية. في الوقت ذاته، تأتي هذه الحملات الأوروبية المعادية للاحتلال في وقت يوشك الاتحاد الأوروبي وإسرائيل فيه على الدخول في أزمة دبلوماسية بسبب تزايد الدعوات الأوروبية لإحياء عمليات المقاطعة لبضائع المستوطنات المنتجة بالضفة الغربية، وهذا التوجه الأوروبي من شأنه وضع القائمة السوداء للشركات العاملة في المستوطنات على الطاولة من جديد.

* * *

## وثيقة | عقيدة نتنياهو الأمنية: "بالإمكان إنهاء المعركة بدون حسم قاطع"

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

أوقفت إسرائيل جميع عملياتها العسكرية العدوانية على قطاع غزة من دون حسم واضح، ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة، وإنما بموجب "عقيدة أمنية" وضعها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو. وهذه العقيدة عبارة عن وثيقة خطية بعنوان "المفهوم الأمني للعام 2030"، وأنهى نتنياهو كتابتها قبل خمس سنوات، وكشفت عنها صحيفة "هآرتس" لأول مرة اليوم، الخميس.
وجاء في هذه الوثيقة أنه "عندما لا يكلفنا عدم حسم المعركة ثمنا غير باهظ، بالإمكان إنهائها بدون حسم قاطع"، أو أنه "في المواجهات التي فيها الإنجاز السياسي المطلوب لا يلزم بحسم العدو، فإنه في حالة كهذه نلائم ردا محدودا." وتؤكد هذه "العقيدة الأمنية" على أن التصريحات التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون، السياسيون والعسكريون، خلال الحروب والعمليات العسكرية العدوانية، حول انتصارات عسكرية هي تصريحات جوفاء.

وكتب نتنياهو هذه الوثيقة على مدار سنتين، وتستعرض "تهديدات متوقعة" على إسرائيل بدءا من العام 2020 ولدة عشر سنوات، وتشمل الميزانيات التي يتعين على إسرائيل استثمارها في بناء القوة العسكرية وشكل مواجهتها مع أعدائها في الفترات الاعتيادية وفي الحروب. وفي حينه، تم إطلاع أعضاء المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) وكذلك قيادة جهاز الأمن الإسرائيلي على هذه الوثيقة، التي صُنفت "سرية"، لكن أزيل هذا التصنيف لاحقا.

وتوجد في الوثيقة المطبوعة تصحيحات عديدة لجمل وكلمات بخط يد نتنياهو. وجاء فيها أنها وُضعت "من أجل ضمان وجود دولة إسرائيل في السنوات السبعين المقبلة". وتم شطب كلمات "السنوات السبعين المقبلة"، وكُتب مكانها "في المستقبل المنظور." وحسب هذه الوثيقة، فإن على إسرائيل أن "تردع أو تنتصر على أي عدو يهدد باستهدافنا بشكل قاتل أو القضاء

علينا"، وأن على إسرائيل تنفيذ ذلك من خلال أربعة عناصر قوة: الأمنية، الاقتصادية، السياسية، "والأهم من جميعها قوة روحانية." وتطرقت الوثيقة إلى أهمية "طبيعة إسرائيل الديمقراطية ومناعتها القومية". واعتبرت الصحيفة أن نتنياهو يضع تحديا أمام ذلك بسبب دفع خطة إضعاف جهاز القضاء.

وفي الفقرة التي تزعم "عدالة الصهيونية" وتهدف إلى التشديد على أهمية "قيم الديمقراطية"، تم شطب التعبير الذي يصف إسرائيل بأنها "نظام ديمقراطي متنور" بقلم حبر. وجاء في الوثيقة أن "إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية تحافظ على الحق القومي للشعب اليهودي بدولة خاصة به وعلى حقوق الفرد لمواطنينا." وتابعت الوثيقة بما يتعلق بالقوة العسكرية الإسرائيلية، أن "تفوقنا النسبي على أعدائنا في المناعة القومية للشعب، وفي مقاتلينا الذين تنبض في أوساطهم روح الصهيونية ويحملون مصير المعركة على أكتافهم. وسننتصر بدمج قدرات تكنولوجية وعسكرية، بتفوق جوي واستخباراتي وبالإدراك أن من ليس مستعدا للقتال من أجل وجوده لن يصمد."

وتطرق نتنياهو إلى التحالفات الدولية لإسرائيل، وكتب في الوثيقة أن "في مقدمتها الحلف الإستراتيجي والأخلاقي مع الولايات المتحدة"، التي ستقدم مساعدات لإسرائيل خلال الحرب. لكن نتنياهو أضاف أن "علينا أن نكون مستعدين دائما للدفاع عن أنفسنا بقوتنا الذاتية." وتابع نتنياهو أنه "بين الحروب نعمل من أجل استهداف خطوات أعدائنا في بناء القوة تحت سقف الحرب. ولن نسمح أن يتجاوز تعاظم قوة أعداءنا سقفا لا يمكن تقويضه أو في حال وجود إنذار بشأن مفاجأة إستراتيجية"، وتم شطب الكلمات "سننفذ ضربة استباقية."

وجاء في الوثيقة أن "على الجيش الإسرائيلي أن يتغلب على القوة العسكرية للعدو بشكل قاطع وسريع، من أجل إخراج الجبهة الداخلية من حيز الاستهداف ومنع العدو من تحقيق إنجازات هامة مثل احتلال بلدات حدودية. والتغلب على العدو يتحقق عندما يتم تُسلب رغبته بمواصلة القتال وعندما تتضرر قدرته على الصمود بشكل كبير. وهكذا سنبعد الحرب القادمة." وشدد نتنياهو على بقاء الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبر في الوثيقة أن "إسرائيل ستبقى القوة المسؤولة عن الأمن في المنطقة كلها الواقعة غرب نهر الأردن وتحافظ على حرية العمل في هذه المنطقة بموجب احتياجاتها الأمنية." وصرح نتنياهو، بعد أن استعرض الوثيقة بصيغتها النهائية أمام الكابينيت، في آب/أغسطس عام 2018، أنه "بسبب مساحة أراضينا الصغيرة، تركيز السكان والتهديدات الكثيرة من حولنا، ستكون احتياجات إسرائيل الأمنية دائما أكبر بكثير من أي دولة بحجم مشابه. والاقتصاد الإسرائيلي قوي اليوم بشكل كاف كي يسمح بهذه الإضافة، وفي جميع الأحوال، تعزيزه سيتم من خلال الحفاظ على إطار ميزانية تتحلى بالمسؤولية."

* * *

### مئات المتظاهرين قبالة منزل سموتريتش: يدعم إرهاب المستوطنين ويستبيح الجنود

تظاهر مئات الناشطين من حركة عناصر الاحتياط في الجيش الإسرائيلي "إخوة في السلاح" مقابل منزل وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، في مستوطنة "كدوميم" في الضفة الغربية المحتلة. ووصف الناشطون سموتريتش، الذي يتولى أيضا منصب وزير في وزارة الأمن ومسؤولية توسيع المستوطنات، بأنه "سلب (صلاحيات وزير الأمن يوآف) غالانت ويتولى منصبا أكبر منه.

وهو يدفع' خطة الحسم 'من أجل إقامة دولة لليهود فقط، ويدعم 'ميليشيات حوارة' (للمستوطنين الذين ينفذون اعتداءات إرهابية) ويستبيح جنود الجيش الإسرائيلي للاهاي" في إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المقرر تنظيم مظاهرة مشابهة قبالة منزل وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، في مستوطنة "كريات أربع" في الخليل. وأضاف الناشطون أنه "إذا لم يتذكر سموتريتش بنفسه أن لليهودية تراث للاحترام المتبادل والاحتواء، فإننا سنحضر ونذكره. وهذا الوزير الفاشل لن ينجه في جهوده الرامية إلى دفع الانقلاب القضائي الذي سيحقق غاياته، وسنكون هناك كي نوقفه." وحاولت قوات الشرطة تفريق الناشطين، الذين جلس عشرات منهم على الشارع المؤدي إلى منزل سموتريتش وشبكوا أيديهم. وجرّ أفراد شرطة عددا من الناشطين كي يفرقوهم، قبل أن يغادروا المكان.

* * *

## دراسات

### مركز دراسات الأمن القومي: السلطة الفلسطينية تلعب في ساحة التطبيع

بقلم يوآل جوزنسكي وأودي ديكل

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. أطلس للدراسات الإسرائيلية

الإدارة الأمريكية تعمل على تقديم مبادرة إقليمية تشمل مكون التطبيع السعودي - الإسرائيلي أو "تكامل" كما يصفه السعوديون. الغاية الآن، اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية تكرس بشكل أساس على المطالب السعودية من الولايات المتحدة مقابل الموافقة على التطبيع مع إسرائيل، والتي تتضمن اتفاقية دفاع أمريكية - سعودية والترخيص باستخدام الوقود النووي بالكامل على أرض المملكة، وبيع الأسلحة الأمريكية المتطورة للمملكة السعودية. يتضح أن هناك مكون آخر في المبادرة المتبلورة، وهو "الحزمة الفلسطينية"، التي أساسها الخروج من الطريق السياسي المسدود في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وإحياء حل الدولتين.

الغاية الآن، واضح ما تحتوي عليه "الحزمة الفلسطينية" وما وزنها في إطار المبادرة الموسعة. رئيس الحكومة نتنياهو نفسه، في تناوله القضية التطبيع مع العربية السعودية، قلل من أهمية الموضوع الفلسطيني بالنسبة للسعوديين، كذلك مسؤولون كبار كثر في إسرائيل. لكن يبدو ان القضية الفلسطينية ستحتل مقامًا مركزيًا في اتفاق ترتيب العلاقات بين إسرائيل والسعودية، مقارنة باتفاقيات إبراهيم بسبب توقعات الطرف السعودي والأمريكي من إسرائيل في الموضوع الفلسطيني والتزامهما بحل الدولتين.

موقف السعودية

رغم أن السعودية، وعلى مدار سنوات طويلة، أبدت اهتمامًا محدودًا نسبيًا بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ولوحظ لديها الشعور بالقرف من التعامل مع هذه القضية وسيما النفور من سلوك القيادة الفلسطينية، سواء قيادة السلطة الفلسطينية أو قيادة حماس في قطاع غزة؛ لكن الرياض أكثر التزامًا بالقضية الفلسطينية مقارنة بأبو ظبي ولو بسبب مقام

السعودية ودورها كزعيمة عربية وإسلامية سنية)، وكونها "حامية الأماكن المقدسة وادعائها بأنها تقود مجريات الأمور في المنطقة. الأسرة المالكة، والملك سلمان شخصيًا (الأكثر وفاءً من ابنه لفكرة الفلسطينيين مقارنة بابنه ولي العهد) ملتزم بالاستماع إلى الأصوات في الداخل والمعارضة للتطبيع على نمط "اتفاقيات إبراهيم (حوالي 80% من المواطنين في المملكة والمؤسسة الدينية (رغم تقويض صلاحياتها)، وكذلك نبض الشارع العربي عمومًا.

والشاهد أن السعودية تعرض تقديم الحل السياسي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كشرط للتطبيع معها وهي متمسكة رسميًا بتطبيقه على أساس معايير "مبادرة السلام العربية القائمة على أساس المبادرة السعودية. كبار مسؤولي المملكة قالوا إنه من ناحية السعودية فإن المبادرة تعتبر قاعدة للمفاوضات وليست إملاءً ،وعليه، فنقدر بأن الرياض تتوقع مقابلاً من جانب إسرائيل تجاه الفلسطينيين، تستطيع معه أن تسجل إنجازًا حقيقيًا يدفع باتجاه حل الدولتين، ولو بالتدريج. في الخطاب الذي ألقاه ولي العهد بن سلمان امام قمة الدول العربية في مايو 2023 في الرياض، اكد على ان الموضوع الفلسطيني يحتل اعلى ترتيب على جدول اعمال المملكة، مع التذكير بالمبادرة العربية والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة بالقضية.

الصحيح هو أن قادة المملكة يتحدثون بصوتين، الاختلاف في الفروقات الدقيقة بين القادة السعوديين؛ بين ولي العهد وأبيه الملك أو وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، وحتى بين التصريحات المختلفة في أوقات مختلفة وأمام فئات من الناس مختلفة؛ يعبر عن ذلك التوافق بين الاسرة المالكة، وربما أيضًا الرغبة في الإبقاء على الغموض ومساحة المناورة السياسية، ذلك بهدف تمكين اتخاذ خطوات تكامل مدروسة أمام إسرائيل تحت المطالبة بالدولة الفلسطينية، من خلال الانتهازية والحفاظ على المرونة لكي لا تشكل القضية الفلسطينية عائقًا أمام الاتفاق مع إسرائيل والحصول على المقابل من الولايات المتحدة. المملكة من

منذ تشكيل الحكومة الحالية في إسرائيل، وعلى خلفية التصعيد الأمني على الساحة الفلسطينية وتوسيع الاستيطان والبؤر، سجل ارتفاع ملحوظ على حجم وخطورة الاستنكارات من قبل السعودية تجاه سياسات الحكومة الإسرائيلية وتجاه تصريحات الوزراء الإسرائيليين، مع التأكيد الخاص على اقتحام الوزير بن غفير للمسجد الأقصى. هذا التطور هو خير دليل على رغبة المملكة في زيادة تدخلها في القضية، وفي ذات الوقت القول للحكومة الإسرائيلية بان حرية تحركها على الساحة الفلسطينية محدودة. تعيين سفير سعودي في الفترة الأخيرة ليس مواطنا في مناطق السلطة الفلسطينية، والذي سيستخدم أيضًا كقنصل في القدس الشرقية، وكذلك إرسال موازنة من جديد للمستشفيات في القدس الشرقية ما هي إلا تلميحات أخرى لإسرائيل وكذلك للأردن والسلطة الفلسطينية بأن السعودية تنوي زيادة تدخلها في الموضوع الفلسطيني، بل وربما في تخوم الأقصى. كذلك حاولت الرياض - رغم أن ذلك تم ببصمة عمل خفيضة - دفع المصالحة الوحدة بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح وبين حماس.

الموقف الفلسطيني

يبدو أن القيادة الفلسطينية السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير استخلصت العبر من معارضتها الشديدة لـ "اتفاقيات إبراهيم"، وهي الآن مستعدة للقيام بدور ناشط في خطوات دفع التطبيع السعودي - الإسرائيلي. السلطة الفلسطينية لم تحقق أي جدوى من رفضها المشاركة في المبادرات الإقليمية التي حركت على قاعدة "اتفاقيات إبراهيم". سبب آخر لتصرف

القيادة الفلسطينية بعدم استبعادها التطبيع هو المقام الرفيع الذي تحلته السعودية في المنطقة وفي العالم الإسلامي التطبيع بين السعودية وإسرائيل، من دون مكون فلسطيني مهم، سيضعف أكثر الموقف الفلسطيني، وسيدفع بالقضية الفلسطينية إلى هوامش الاتفاقيات الإقليمية.

من منظور القيادة الفلسطينية، الانضمام إلى الاتصالات بشأن التطبيع الإسرائيلي - السعودي هو أيضًا طريقة للجم خطوات الحكومة الإسرائيلية، التي يعتبرونها موجهة للقضاء على خيار حل الدولتين وأكثر من ذلك المشاركة في عملية إقليمية واسعة من شأنها أن تثبت واقعية السلطة الفلسطينية، التي تفقد شرعيتها والنهج المنظم الذي تتمسك به، مقابل الشرعية المتزايدة في أوساط الفلسطينيين لنهج "المقاومة" الذي يتبناه خصوم السلطة، وسيما حماس تعبيرًا عن تغيير النهج، التقى محمود عباس، في أواخر يوليو، مع الفصائل الفلسطينية في مصر، في المحاولة الفاشلة لدفع المصالحة الفلسطينية والوحدة، في بداية أغسطس، التقى عبد الله ملك الأردن، وبعدها جرى لقاء قمة تنسيق ثلاثية بين الملك عبد الله والرئيس المصري وعباس.

استعداد السلطة الفلسطينية للعب في ميدان التطبيع فيه دليل على محاولتها استغلال الفرصة وتصميم مساحة فلسطينية مستحدثة؛ بل وفيها حتى دليل على استعداد لوضعها في إطار الاتفاق الانتقالي المؤقت مع إسرائيل كطريق إلى الاتفاق المستقبلي، القائم على أساس حل الدولتين المشاركة في عملية التطبيع، إذا ما كسبت ،زخمًا ستوفر للسلطة تأثيرًا في تصميم العملية، وتحسن مقامها في الداخل والخارج؛ بل وستزيد من قدرتها على الحصول على مقابل وتعهد أيضًا من قبل إسرائيل، ومن قبل السعودية أيضًا.

معان لإسرائيل

التطبيع مع المملكة السعودية سيحسن بشكل ملحوظ مقام إسرائيل الإقليمي والدولي، وينطوي على إمكانية الحصول على مقابل متعدد الأبعاد بالنسبة لها. مع ذلك، ومن أجل دفع التطبيق، ستحتاج الحكومة الإسرائيلية إلى الإعلان عن الالتزام بحل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ومبادئ المبادرة العربية والكف عن الضم أحادي الجانب، والحفاظ على السلطة الفلسطينية كسلطة عاملة. إذا كان هذا هو ما سوف يلخص ويستنفذ المطالب من إسرائيل، تتعزز نظرية اليمين الإسرائيلي القائلة بأنه لا حاجة إلى تطبيق اتفاق على الساحة الفلسطينية من أجل إقامة علاقة رسمية مع أغلب العالم العربي، وأن إسرائيل تستطيع عمليا (وليس بالضرورة رسميًا) أن تواصل خطوات ضم الضفة الغربية دون وجود ما يوقفها.

لكن يبدو أن المستوى الإعلامي لن يكفي الأسرة المالكة السعودية، ولا حتى إدارة بايدن. وعليه، فلقيام التطبيع سيكون المطلوب من إسرائيل "حزمة فلسطينية" تتضمن القيام بخطوات حقيقية مثل: تجميد توسيع الاستيطان وإخلاء البؤر غير القانونية ومناطق الرعي في الضفة، والكف عن إدخال قوات الجيش الإسرائيلي إلى المنطقة (أ) التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية أو تقليصها على الأقل، تعزيز قوة السلطة الفلسطينية وتوسيع مناطق عملها، والحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى، مع التأكيد على منع صلاة اليهود في الموقع قيادة السلطة الفلسطينية سيكون المطلوب منها تجديد سيطرتها، سيما في شمالي الضفة، والتراجع عن الشكاوى المقدمة ضد إسرائيل في المحاكم الدولية في لاهاي. إدارة بايدن سيكون المطلوب منها أن تفي بتعهداتها السابقة تجاه الفلسطينيين؛ فتح مكاتب منظمة التحرير من جديد في واشنطن

وإعادة القنصلية الأمريكية للشؤون الفلسطينية إلى القدس الشرقية. يبدو أن النصيب السعودي في "الحزمة" سيكون مساعدة اقتصادية كبيرة تنقذ السلطة الفلسطينية من إفلاسها، وتدفع بمشاريع لتحسين الاقتصاد وتزويد الطاقة والمياه والصناعة ونسيج الحياة لدى الفلسطينيين.

الحكومة الإسرائيلية، وبالتأكيد بتركيبتها الحالية، ستجد صعوبة في توفير هذه المكونات في "الحزمة الفلسطينية". ليس هذا فقط، ربما يبلغ مستوى المطالب من إسرائيل على وجه الخصوص تحويل أراض من المنطقة ( ج ) التي تسيطر عليها إسرائيل إلى سيطرة السلطة الفلسطينية ومسؤوليتها وذلك كإثبات على تغيير الحكومة الإسرائيلية توجهها من القيام بخطوات "الضم الزاحف" إلى تهيئة الظروف لاتفاق مستقبلي يقوم على أساس فكرة حل الدولتين.

يجب أن ننظر إلى اتفاقية التطبيع المتبلورة على أنها فرصة لإنقاذ إسرائيل التي لا تنجح في إنقاذ نفسها من المنزلق الحدر الذي تنزلق فيه إلى واقع "الدولة الواحدة (الوضع الذي يعارضه أغلب الجمهور الإسرائيلي من أجل ذلك المطلوب تقديم اتفاق مرحلي مع السلطة الفلسطينية، وفي مركزه نقل أراض أكثر من رمزية، أي (15-30) من المنطقة (ج) للسيطرة الفلسطينية، إلى جانب تجميد البناء في المستوطنات الواقعة خارج التجمعات وشرقي طرقات العائق الأمني، وكذلك إزالة البؤر غير القانونية. لتحصين صورة إسرائيل (يهودية، ديمقراطية وآمنة الهدف هو كبح الانزلاق إلى واقع "الدولة الواحدة" من خلال خطوات الانفصال السياسي، الجغرافي عن الفلسطينيين الاتفاق الذي يتضمن تحويل منطقة للسيطرة الفلسطينية يزيد من المقابل الذي ستحصل عليه إسرائيل من قبل السعودية، ويفتح الباب على مصراعيه أمام استيعابها في المنطقة؛ لكن سيكون ذلك ممكنا فقط شريطة تغيير تركيبة الحكومة في إسرائيل.

* * *

## تقارير

### إسرائيليون يتهمون حكومة نتنياهو اليمينية بالعجز أمام المقاومة الفلسطينية

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي يواجه فيه الاحتلال إرباكا أمنياً عسكرياً أمام المقاومة الفلسطينية المتصاعدة، فإنه يشهد حالة من تبادل الاتهامات بين المعارضة والائتلاف، وداخل الائتلاف ذاته، بالعجز أمام تصاعد الهجمات الفدائية.

يوفال كارني مراسل الشؤون الحزبية بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أكد أن "ما يشهده الاحتلال من موجة واسعة من الهجمات الفلسطينية قتلت 70 إسرائيليا منذ بداية 2022، أكثر من نصفهم في 2023، تسبب بإحراج الشخصيات الكبيرة في الحكومة الحالية، الذين هاجم العديد منهم بشدة سلوك حكومة نفتالي بينيت- يائير لابيد، واصفين إياها بأنها "متساهلة وخاضعة وخطيرة"، واستغلوا الهجمات بشكل ساخر لتحقيق مكاسب سياسية، وهذه هي ردود الحكومة الحالية على موجة العمليات التي تضرب الاحتلال، مقارنة بهجماتها المتكررة على سابقتها." وأضاف في تقريره أن "ما لا يُنسى من المشاهد بشكل رئيسي ما دأب وزير الأمن القومي الحالي إيتمار بن غفير على إطلاقه من تصريحات، فهو لم يفوت أي مشهد من الهجمات لاستهداف حكومة بينيت- لابيد، خاصة سلفه عومر بارليف، مع أنه باستثناء سنة 2006، التي قتل فيها 165 إسرائيليا خلال

حرب لبنان الثانية، وحرب 2014 التي سقط فيها 75 قتيلًا في غزة، فإن 2023 هو الأكثر دموية منذ الانتفاضة الثانية، التي استمرت ست سنوات، وقتل فيها أكثر من ألف إسرائيلي، وخلفت الهجمات الحالية سقوط عدد كبير من القتلى، وإصابة 140 آخرين، بعضهم في حالة خطيرة، والبعض الآخر لا يزال في طور التعافي."

ونقل عن "يائير لابيد زعيم المعارضة أن حكومته كانت أفضل في مواجهة العمليات من الحكومة اليمينية الحالية، مع أنه لم تكن هناك حرب كبيرة، ولم تتغير الشخصيات المهنية من حيث قادة الشرطة والشاباك ورئيس الدولة، لكن اختلافا واحدا مهمّا حصل بين الأشهر السبعة الأخيرة من 2022 والأشهر السبعة الأولى من عام 2023 أن هذه ليست نفس الحكومة، مما يؤكد أن العمليات الأخيرة تثبت أنه حان الوقت لأن تعترف الحكومة الحالية بأن وعدها الانتخابي الرئيسي باستعادة الأمن الشخصي للإسرائيليين فشل فشلاً ذريعاً." وأضاف أنه "في فترات التوتر الأمني خلال ولايته لم تكن هناك فرصة للمستوى السياسي من الوزراء وأعضاء الكنيست للهجوم على المستوى المهني من الجيش والأمن، بعكس الوضع القائم اليوم، ولم يكن أحد منا يفكر بالتشكيك في مهنية أو دوافع رئيسي الأركان والشاباك."

ونقل عن "المسؤولين في حكومة بينيت أنه عندما بدأت موجة الهجمات في شباط/ فبراير 2022، فقد وقف رئيس الوزراء بجانب وزير الحرب ورئيسي الأركان والشاباك، وتصرف بمهنية وثبات لمحاربة المقاومة حتى انكسرت الموجة، لكن من الواضح اليوم أن الحكومة لا تعمل على الإطلاق، فوزير الأمن القومي يغرد بنفسه، والحكومة تهاجم رئيسي الأركان والشاباك باستمرار، والتسريبات متواصلة من داخل مجلس الوزراء، وهذه ليست الطريقة التي تحارب بها عمليات المقاومة."

* * *